الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في افريقيا
دراسة مقارنة بين مصر و السودان - الفترة من 2010-2020

هالة السيد عبد الحميد محمود
معهد الدراسات الأفريقية ودول حوض النيل ـ جامعة أســوان

المقدمة:

يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة على المستوي الأكاديمي والسياسي دوليا و محليا. بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا هاما و مؤثر في التغيرات السياسية في عديد من البلدان.والتعرف على ماهية المجتمع المدني يلزم معه التعرف على دور الدولة التي ينشأ بها وتطورها وقانونها فكلاهما يرتبط بدرجة التحديث السياسي والاجتماعي، إذ أن ظهور الدولة و نشأتها بالمعني الحديث وتضخم أجهزتها الإدارية و تعدد مسؤولياتها كل هذا ترك تأثيره على المجتمع المدني. حيث بدأ يظهر المجتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلي الديمقراطية وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد و الجماعات الصغيرة ضد سطوة الدولة.

ويوجد العديد من الأدوار الملفات التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني ولكن على الرغم من تعدد تلك الأدوار في العديد من المجالات منها الاجتماعي والثقافي إلا انه تنتشر في العديد من الأدبيات فكرة "لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني" وذلك لان عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع تعتمد على ترسيخ الثقافة السياسية فيه. إضافة إلى كثرة الحديث عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من منطلق بناء دولة ديمقراطية. والمفترض ان منظمات المجتمع المدني ليست بديلا عن الحكومة، باعتبار أن للأفراد مطلق الحرية في التجمع وتكوين منظمات يمكنها من خلال الضغط توسيع نطاق مسؤوليات الحكومة من خلال خلق جدول أعمال وشراكة مع الجهات الحكومية. كما أنه من المعروف أن منظمات المجتمع المدني وبالأخص المنظمات الدفاعية تسعي للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق وتعزيز مكانة المواطن ومهاجمة النظام في حالة فساده أو طغيانه.

ولعل هذه الدراسة تقدم نموذجا للدور الهام والمتعاظم لمنظمات المجتمع المدني الذي اتاح لها العمل تحت مظلة حقوق الانسان وجهود الاغاثة والتنمية في البلاد الافريقية وسوف تقدم هذه الدراسة نموذج دور منظمات المجتمع المدني في مصر في الفترة الاخيرة والتي شهدت تطورات هادئة احيانا وعاصفة احيانا والتي شهدت المزيد من التصادم بين الدولة والمنظمات غير الحكومية. وتقدم ايضا نموذج اخر مختلف تماما وهو التدخل في السودان كنموذج حي للتدخل والتدويل المستمر الذي ادى الى تدخل مجلس الامن في ازمة دارفور وأدى الى انفصال جنوب السودان.

*Corresponding author E-mail: aalswasy@gmail.com
تاريخ الإرسال: 31 مارس 2024م ـ تاريخ المراجعة:21 أبريل 2024م تاريخ القبول: 22 أبريل 2024م.
الترقيم الدولي الموحد للطباعة: 3125 ـ 2735 الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: 3133 ـ 2735 https:/masuh.journals.aswu.edu.eg/

اسباب اختيار الموضوع:

يكمن إرجاع إختيار الموضوع الى اسباب ذاتية واخرى موضوعية

1- الاسباب الذاتية:

تتلخص اولا في الانتماء افريقيا وثانيا في اعتبار العلاقة التاريخية التي تربط السودان ومصر. ويعود الاهتمام بموضوع منظمات المجتمع المدني ودورها السياسي الذي تعاظم بدرجة كبيرة في الآونة الاخيرة وأصبح يقود التغيير في كثر من الملفات خاصة ملف التحول الديموقراطي وملفات حقوق الانسان وملف دعم وتمكين المرأة بالإضافة الى رصد الدور السياسي الهام والذي يتغلف احيانا بالطابع الإنساني وتأثير هذا الدور الشديد على واقع الشعوب الافريقية من قبل المنظمات والهيئات.

2- الاسباب الموضوعية:

تمثلت الاسباب الموضوعية الكامنة وراء الاهتمام بالموضوع فيما يلي:

ا. تزايد الاهتمام بمساله دور منظمات المجتمع المدني الدولية والقارية خاصة وانعكاساتها اصبحت تمس بشكل كبير كلا من الامن الإنساني والسياسي الأفريقي والعالمي

ب. بروز الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديموقراطي وملفات حقوق الانسان وتمكين المرأة

ت. تعاظم دور المنظمات الدولية والاقليمية في مجال الاغاثة الانسانية في افريقيا مما اوجد تساؤلات كبيرهن دورها الحقيقي واثارها

ج. اعتبار ان الامن الإنساني والقومي لمصر والسودان خصيصا جزء لا يتجزأ من الامن القومي العربي والمصري على وجه الخصوص.

إشكالية الدراسة:

تتمحور اشكالية هذه الدراسة في تحديد الدور السياسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني ومدى التزامها بالقيام بدورها الإنساني والسياسي وما هي الاليات التي وهل توجد مؤشرات لقياس هذا الدور؟

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي: هل تتخذ منظمات المجتمع المدني المحلية والاجنبية من غطاء الدور الإنساني والحقوقي والمعونات الانسانية دور سيأسى فاعل في افريقيا؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية كالاتي:

1- ما هي أهم هيئات ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في افريقيا؟
2- هل لعبت منظمات المجتمع المدني دورا في التحول الديموقراطي في مصر؟
3- هل لعبت منظمات المجتمع المدني دورا في انفصال جنوب السودان وتفاقم الوضع في دارفور؟
4- ما هي المستجدات الى جاءت بها ومنظمات المجتمع المدني في افريقيا على الصعيد الإنساني والسياسي؟
5- ما هى المعوقات التي تواجه عمل ومنظمات المجتمع المدني في افريقيا في 2020؟

أهمية الدراسة:

اولا: الأهمية العلمية:

ترجع اهمية موضوع الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في افريقيا – نموذج جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان بشكل عام- كونة يمثل حاليا ظاهرة متنامية عالمية لا تقتصر على اقاليم معينة او دول محددة كما انه أصبح مرتبطا الى حد كبير بالأمن القومي وبهيكل النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة ومن ثم فهو مرتبط بظاهرة التحول الديموقراطي في العالم من جهة وبظاهرة انتشار النزاعات في افريقيا وتعددها من جهة اخرى، مما يكسبه اهمية متزايدة في إطار مواضيع دراسة

العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي

ثانيا: الأهمية العملية:

وتتمثل الأهمية العملية في تقديم مقترحات لتفعيل دور المجتمع المدنى في افريقيا خاصة في مصر والسودان وفتح الباب أمام دراسات جديدة في هذا الموضوع

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من وراء دراسة منظمات المجتمع المدني ودورها الإنساني والسياسي في إفريقيا الآتي:

1- إبراز أهم منظمات المجتمع المدني المحلية والقارية والعالمية العاملة في إفريقيا

2- إبراز جهود منظمات المجتمع المدني في افريقيا من خلال العرض للقضايا التي نجح فيها وأبرز القضايا التي أخفق فيها

3- تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التحول الديموقراطي وحقوق الانسان وتمكين المرأة من خلال ما قدمه من إنجازات وما واجهه من معوقات والسبل الكفيلة بتحقيق دور أكثر فعالية وإستجابة للمنظمات والهيئات الاقليمية والعالمية

4- تقييم دور الأجندة السياسية والدينية في عمل هذه الهيئات وما تقدمه من إنجازات وما تواجه من عوائق

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من خلال ثلاثة فروض رئيسية تسعى الباحثة إلى إختبارها من خلال هذه الدراسة وهي:

1- توجد علاقة طردية بين تطور اليات عمل منظمات المجتمع المدني سواء كانت اليات سياسية او إنسانية او حقوقية وبين تحقيق اهداف سياسية في دول القارة الافريقية

2- توجد علاقة عكسية بين النزاعات الاقليمية في إفريقيا لفترة طويله وفاعلية منظمات المجتمع المدني

3- كلما دخلت بعض الانظمة الحاكمة في افريقيا في شراكات مع قوى دولية مثل امريكا وتركيا وإسرائيل كلما ادى ذلك الى ارتباك المشهد وتراجع تزايد نفوذ منظمات المجتمع

منهجية الدراسة

سوف يتم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المناهج الاتية:

1- **المنهج التاريخي:**

ينطلق هذا المنهج من مبدا ان العلاقات الدولية الحديثة لها جذور وإمتدادات في الماضي وسيتم مراعاة التسلسل الزمنى والسرد التاريخي للأحداث حتى يتم عرضها بالطرق الصحيحة مع مراعاة الرجوع الى تاريخ منظمات المجتمع المدني والظروف التي مر بها المجتمع المدني من إشكاليات ومساعدات وأيضا كل التحديات التى يواجها المجتمع المدني في مصر وايضا التدخلات في افريقيا خاصة جمهورية السودان ومن ثم تحليل هذه الادوار واثارها.

2- **المنهج التحليلي الوصفي:**

وهو من أكثر المناهج استخداما في دراسة النشاط السياسي وتعتبر ألانشطة هي وحدة التحليل وسوف استخدمه لإبراز الجانب الديناميكي للتخلل السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين قوة منظمات المجتمع المدني والبيئة المحيطة لعملها (سواء البيئة الداخلية او الخارجية) من منطلق المصلحة الوطنية للطرفين

3- منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا ألمنهج بتتبع ظاهرة أو حاله ما ثم يتم تحليلها بتناول كل الظواهر الملحقة بها والمتغيرات التي تؤثر على دورها من

خلال التحليل العميق والدراسة الدقيقة لعدد محدود من الحالات من حيث المكان والزمان ولهذا سوف يتم الاعتماد على دراسة الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني من خلال التركيز على دورها في جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان

حدود الدراسة:

الحد المكاني: يتركز الحد المكاني للدراسة على افريقيا وبالتخصص جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان

الحد الزماني: تشمل الدراسة الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في افريقيا من عام 2010 حتى عام 2020م.

مفاهيم الدراسة:

1- تعريف المجتمع المدني

وهناك اجتهادات متنوعة في تعريف منظمات والمجتمع المدني، ولكنها كلها لا تختلف في أنها كيانات تنظيمية ينشئها مجموعة أفراد تناضل من أجل أمر يجمعهم، وهذه الكيانات بالضرورة غير حكومية بغرض تنمية المجتمع مثل ما أكد إدموند بيرك حين قال: (المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده على العطاء بدون مقابل الإفادة الجماعة، وحبة في الإيثار العام)[i] ويمكن القول أن عقد الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين و بدايات القرن الحادي و العشرين بأنه عصر NGO ، حيث زاد ومازال يتزايد عددها و يتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية و الإقليمية و الدولية[ii] ، وهناك مصطلحات و تعبيرات أخرى للإشارة إلى الأنواع من المنظمات، مثل مصطلح المنظمات غير الربحية، و هناك مصطلح المنظمات الأهلية ، وهناك أخيرا مصطلح المنظمات التطوعية[iii].

التعريف الفقهي:

عرفها أنتوان غزانو (Antoine Gazono) "المنظمة غير الحكومية بأنها جمع لأشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، بوظائفها وبنشاطها، ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها"[iv].

التعريف القانوني:

كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب الاتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي تقبل اعطاء تعيينهم السلطات الحكومية، ويشترط لا يعرقل الأعضاء المنتميين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات"[v]

وقد عرفها القانون الفرنسي الصادر سنة 1901 المنظمات غير الحكومية بأنها المؤسسة أو الجمعية

"" association Lهي عبارة عن اتفاق يتم بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص للعمل بصورة دائمة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة من غير تحقيق الربح[vi].

المفهوم الرسمي:

ظهرت التسمية الجديدة في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين النظام الأممي والحركة الجمعوي في العالم،[vii]. تبعا لذلك فإن الأمم المتحدة (UN)تطلق اسم NGOS على كل : " منظمة غير ربحية ،يكون الانتماء إليها إراديا طوعيا، تنتظم على المستوى المحلي والوطني، أو الدولي، لها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، تقاد من طرف أشخاص لهم اهتمامات مشتركة، وتؤدي مهام عديدة و متنوعة من الخدمات و الوظائف"[viii]. في حين فقد عرفها البنك الدولي:" بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة ولها أهداف انسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية أي أنها وكالات خاصة تقوم بدعم التنمية الدولية، وتأخذ شكل جماعات دينية منظمة إقليميا أو دوليا أو جماعات تنشأ في القرى" [ix] .

ونخلص في الأخير إلى أن التعاريف السابقة تناولت في مجملها ثلاث نقاط رئيسية: وهي غياب الحكومة في العضوية المنظمة

ولا تهدف إلى تحقيق الربح و لا تسعى للوصول إلى السلطة[x].

2- منظمات المجتمع المدني / منظمات غير حكوميّة:

Non-governmental Organizations (NGOs) إن مصطلح المنظمة غير الحكومية لا يعرّف فئة قانونية محدّدة، سواء في القانون الدولي أو في القانون المحلي. وبدلًا من ذلك، فإنه يعتبر طريقة مناسبة في تسمية أشخاص اعتباريين بموجب قانون دولي خاص، تكون النقطة المشتركة الوحيدة بينها هي أنها لا تشكل بنى حكومية وأنها لا "تستهدف الربح".[xi]وضع هذه المنظمات يُنظِّمه القانون المحلي المطبق وقد تكون المنظمات غير الحكومية جمعيات قائمة على العضوية، أو مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة أو العديد من الأنواع الأخرى من المنظمات غير الحكومية التي تحظى باعتراف من القانون المحلي في البلد المعني.[xii] وبالرجوع الى القانون الفرنسي الصادر في الأول من يوليو 1901 نجد انه عرفها بانها" اتفاق يكون بمقتضاة لشخصين او اكثر الحق في ان يجتمعوا بصفة دائمة ويعرضوا نشطتهم لغرض غير ربحى او نفعى.[xiii]

التعريف القانوني:

وقد عرفها القانون الفرنسي الصادر سنة1901 المنظمات غير الحكومية بانها المؤسسة او الجمعية (Association) هي عبارة عن اتفاق بين شخصين المجموعة من الاشخاص للعمل بصورة دائمة من اجل تحقيق الاهداف المشتركة من غير تحقيق الربح[xiv]

3- مفهوم التحول الديمقراطي:

تناول كثير من المفكرين مفهوم المجتمع المدني, والتوصل إلي العلاقة بين هذا المفهوم وعملية التحول وقد تبين أن المجتمع المدني في حاجة إلي مناخ ديمقراطي حتى يزدهر وفي نفس الوقت هو يعد مؤشر للديمقراطية, وأن مفهوم المجتمع المدني يرتبط بالديمقراطية الليبرالية ومعتقداتها. وقد تطور هذا المفهوم تاريخيا وانتقل للمجتمعات العربية واثرت على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة الى الدور السياسى لمنظمات المجتمع المدنى.[xv]

التعريف اللغوي:

كلمة الديمقراطية يونانية الأصل ومركبة من شقين الأول Demos وتعنى الشعب وKratoms وتعنى السلطة والحكم وبذلك تعنى كلمة الديمقراطية حكم الشعب نفسه بنفسه. وبذلك تصبح كلمة التحول الديمقراطي تعنى الأنتقال إلى حكم الشعب نفسه بنفسه[xvi].

التعريف الأصطلاحي:

هي عملية يتم من خلالها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي أنها تعطى للأفراد الحق للمشاركة في الأنتخابات والعمل على اكتساب السلطة،[xvii].

التعريف الأجرائي:

ويقصد بها بأنها عملية تراجع نظم الحكم غير الديمقراطية بكل أشكالها، لتحل محلها النظم الديمقراطية والتي تعتمد على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وتقوم على المؤسسات السياسية التي تتمتع بالشرعية، ويعتمد قياس درجة هذا التحول على تطبيق المؤشرات الأساسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية[xviii] ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه هو تحول يمس النظام في جميع جوانبه، النخبة، الهياكل والمؤسسات، وأيضا النسق الاقتصادي والثقافي، فهو العملية التي يهدف النظام من ورائها إلى تفعيل مختلف الأنساق (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) المرتبطة بالعملية السياسية[xix].

4- الاغاثة:

تحدّد اتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولان الإضافيان لها 1977 قواعد الإغاثة التي يستحقها ضحايا النزاعات. و هى تهدف إلى تخفيف المعاناة التي تحدثها الأعمال العدائية لأولئك الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية أو لم يعودوا مشاركين فيها. ويشمل هذا على سبيل المثال منع حدوث حالات نقص في السلع الضرورية لحياة السكان.[xx]

5- اعمال الاغاثة:

يحدّد القانون الإنساني أعمال الإغاثة (القاعدة 53 في دراسة عن القانون الدولي الإنساني العرفي)، ولذلك لا يجوز للدول الأطراف في نزاع أن تدمر السلع الأساسية أو تمنع المدنيين من الحصول على مثل هذه السلع (القاعدتان 53 و54 في دراسة عن القانون الدولي الإنساني العرفي). [xxi] و يمكن أن يشكل عمال الإغاثة جزءًا من المساعدة المقدمة في أي عمل إغاثة، والذي يجب أن يفوض من قبل الطرف الذي ينفذون على أراضيه واجباتهم (البروتوكول 1 المادتان 70)[xxii]

6- موظفو الإغاثة الإنسانيّة

ضمن سياق النزاعات المسلحة، تقوم طائفة متنوعة من العاملين في المجال الإنساني بدعم هذه الأعمال لإغاثة وحماية السكان المعرّضين للخطر. ويحمي القانون الدولي الإنساني هؤلاء العاملين بصفتهم مدنيين. ومع ذلك، يحمي القانون الدولي الإنساني العرفي والقانون الجنائي الدولي هؤلاء العاملين مهما كانت طبيعة النزاع.[xxiii].

7- الكوارث والمجاعات والاوبئة:

الكوارث الطبيعية: هي ابتلاء أو دمار كبير يحدث بسبب حدث طبيعي منطوي على *خطورة*[xxiv]، وعُرّفت أيضاً بأنها (واقعة مفاجئة تسبب أضراراً فادحة في الأرواح والممتلكات وتمتد آثارها إلى خارج نطاق المنطقة أو الجماعة المنكوبة)[xxv].

الأوبئة: الوباء هو انتشار سريع لمرض معدي ويعتبر من أكثر الكوارث الطبيعية فتكا، ومنها الطاعون الأسود وبعض أنواع الانفلوانزا الخطيرة الذي تفشى في القرن الرابع عشر وأدى إلى مقتل ما يزيد على 20 مليون من البشر.xxvi

المجاعات : المجاعة هي ظاهرة يعاني فيها سكان منطقة معينة من سوء تغذية نتيجة أسباب عدة من أهمها الحروب، والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات و الوباء، ويترتب على ذلك نقص فادح في الأكل لمدة طويلة مما يسبب موت الآلاف أو ربما الملايين من الناس جوعاxxvii.

8- التدخل:

التدخل هو ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة وقام فينصت بتعريف التدخل على أنه " الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.[xxviii]"

9- حقوق الإنسان:

هي مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفى أي مجتمع ودون أي تمييز بينهم [xxix]. وتعتبر حقوق التضامن ان صاحب الحق هو الشعب او الجماعة وليس الفرد[xxx]، ويشمل أيضا مصطلح حقوق الانسان حق تقرير المصير و حقوق الأقليات العرقية والاثنية.[xxxi]

وفى القانون الفرنسي الذى تم اقرارة في 1994 مادة رقم 16 تم إقرار كرامة الانسان ضمن حقوق الانسان والمواطن،[xxxii] كحق يفيد انتساب الانسان الى مفهوم أوسع وهو الانسانية،[xxxiii] وشملت أيضا إقرار الحق في الحياة وحمايتة قانونا[xxxiv]

10- **النظام الدولي:**

قد عرفه والتز" أنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينهم فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها ولعل ستانلي هومان أكثر تحديداً في رؤيته للنظام الدولي فهو يرى أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم[xxxv].

11- **السيادة:**

هي صفة للسلطة والسلطة ذات السيادة تشكل إلى جانب الإقليم والسكان اركان الدولة ولا يمكن أن تكتمل الشخصية القانونية للدولة الا بتوافر هذه الأركان الثلاثة وإذا كانت السيادة إحدى أهم خصائص وسمات الدولة الحديثة، إن من يملك السيادة هم الأفراد وفقا لنظرية سيادة الشعب[xxxvi].

12- **القومية:** (Nationalism)

هي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يتميز بتعزيزه مصالح أمة معينة، وخاصة بهدف الكسب والحفاظ على الحكم الذاتي، أو السيادة الكاملة، على وطن الجماعة.[xxxvii]. ولذلك تسعى القومية إلى الحفاظ على ثقافة الأمة. وكثيراً ما ينطوي أيضاً على الشعور بالفخر بإنجازات الأمة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الوطنية .وفي بعض الحالات، تشير القومية إلى الاعتقاد بأن الأمة يجب أن تكون قادرة على السيطرة على الحكومة وجميع وسائل الإنتاج[xxxviii].

13- **المشاركة السياسية:**

أصبحت المشاركة السياسية حق انسانى اصيل تحمية الدساتير و القوانين وقد عرفها جرنستين و بولسبى (Polsby & Greenstein) بانها تلك الأنشطة التي تاتى في افترة بين الانتخاب والأخر ويحاول المواطنون من خلالها التاثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم[xxxix]. بينما يعرفها السيد ياسين بانها الأنشطة الاختيارية او التطوعية التي يسهم افراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم ، وفى وضع السياسة العامة بشكل مباشر او غير مباشر.[xl]

الدراسات السابقة:

وقد أتسمت الدراسات السابقة حول الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني بمحاور أربعة رئيسية:

ألمحور الاول:

أشارت الدراسات في هذا المحور إلى منظمات المجتمع المدني في سياق تطور مفهوم وحركة ديناميكية وتغييرات في طريقة ومداخل الانشطة مع التركيز على أهم المنظمات الدولية والاقليمية العاملة في هذا المجال ومن بين الدراسات التي تدخل في نطاق هذا المحور:

- دراسة الباحثة بوخرص خديجة جامعة قالمة عن "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنسان" المجلة الافريقية للعلوم السياسية الاصدار السادس يونية 2017 [xli]

اشارت الى أن التحولات الكبرى التي شهدتها نهاية الحرب الباردة كان لها الاثر المباشر في إحداث تغييرات على صعيد

حركية وصيرورة العلاقات الدولية وتغيير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة حول مقدرة الدولة الفعلية على ضمان استقرارها وامنها و خلصت إلى أن هناك إعادة نظر في أحسن الطرق للتقليل من حالات ومصادر إنعدام الامن و أعطت بذلك هذه النظرة الجديدة للواقع الأمني مفاهيم جديدة مثل مفهوم الأمن الإنساني وإعادة النظر فى مدركات الأمن من أمن الدول الى أمن الافراد

– دراسة صالح ياسر (المجتمع المدني والديمقراطية) الاكاديمية العربية في الدانمارك – 10 ديسمبر 2006 [xlii]

يرى فيها الباحث أن دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في الدفاع والمطالبة بحقوقهم وأيضا تحقيق مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر علي حياتهم ، ولها أيضا دور مهم وفعال في زيادة الوعي والثقافة لكي يكون لدي الافراد ثقافة الدفاع عن تلك الحقوق بالطريقة التي لا تخالف القوانين كما أن الباحث أكد علي خمس وظائف مهمة للمجتمع المدني وهي : تجميع المصالح ،حسم وحل الصراعات ،إخراج القيادات الجديدة التي لها دور فعال في الدولة ،نشر ثقافة ديمقراطية وأيضا زيادة الثروة وتحسن أوضاع الأفراد.

– **ومن موقع هيئة الامم المتحدة (www.who.com)** الذى تم الاطلاع علية من موقع www.mdcenter موقع مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات[xliii] أعلنت الامم المتحدة ان أحد مقاصد الأمم المتحدة التي نص عليها ميثاقها هو "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية" ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة بمسؤولية الاستجابة لحالات الطوارئ.

–**دراسة محمد احمد بحوارى" دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** " دهوك, مطبعة زانا "آذار – ٢٠٠٧"[xliv]

تبرز الدراسة اعتبار منظمات المجتمع المدني فضاء لتوسيع المشاركة قبل وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتحول مفهوم المجتمع المدني إلى أيدلوجية تنشر على نطاق واسع وارتبطت بأيدلوجية نشر الديمقراطية والتبشير بها كوصفة لتقدم العالم وخلاصه من براثن نظم الحكم المتسلطة التي تعيق التنمية. كما تنظر الدراسة لمنظمات المجتمع المدني على أنها الأداة اللازمة من أجل إنجاز التحول الديمقراطي.

المحور الثاني:

ركزت الدراسات في هذا المحور على عمليات التدخل الدولي الإنساني والدور السياسي والصريح احيانا والمغلف تحت غطاء الخدمات الانسانية وخدمات الاغاثة في الدول الافريقية ومن امثلة تلك الدراسات:

دراسة الدكتور محمد عبدالحميد احمد بعنوان "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة" . القاهرة: المكتب العربي للمعارف, الطبعة الأولى, 2020 [xlv] و يستعرض فيها بعض من دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ويُدرس هذا الدور من خلال التركيز على المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل غير رسمي مؤثر في العلاقات الدولية، من خلال التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية بعد الحرب الباردة، وهذه التأثير زاد بعد انهيار القطبية الثنائية وبداية النموذج الرأسمالي الغربي وهيمنته على العالم السياسي والاقتصادي، مما أثر على القارة الأفريقية بالسلب وأدى إلى انتشار الفقر والصراعات الداخلية داخل القارة السمراء التي كثيرًا ما عانت من الانهيار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وزعزعة أمنها واستقرارها.

–**وفى دراسة هامة للدكتور ناصر كرم بعنوان "المنظمات الإنسانية الأجنبية في إفريقيا. الوجه الآخر للدوافع النبيلة"** على موقع قراءات افريقية, 2020[xlvi]

أشار الباحث الى أن الحروب والكوارث تؤدى إلى تردي الأوضاع، وهو ما يُساهم في حدوث الكوارث الإنسانية في المناطق المنكوبة، فمع اندلاع أعمال العنف أو حدوث زلزال مدمّر أو فيضانات عارمة في منطقة ما؛ تتوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية والمشروعات فيها، وفي ظل هذه الأوضاع يضطر السكان إلى النزوح إلى مناطق بعيدة، وربما يضطرون إلى اللجوء

إلى خارج الدولة، حيث يعيش هؤلاء النازحون واللاجئون في أوضاع مادّية ومعنوية سيئة للغاية. وهنا تتدخل المنظمات الأجنبية العاملة في المجال الإنساني، والتي سماها مجازاً «المنظمات الإنسانية»، لتقديم أشكال مختلفة من المساعدة، تبدأ عادة بتقديم إمداد الإغاثة الإنسانية الطارئة، مروراً بتحسين نوعية حياة الناس عبر برامج التدريب المهني والتأهيل النفسي، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وتخفيف حدّة الفقر، وإعادة الإعمار، وصولاً إلى حماية حقوق الإنسان، ودعم التنمية المستدامة.

–**وفى بحث للدكتورة منى حسين عبيد** مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة بغداد في دورية حوليات اداب عين شمس بعنوان "**العلاقات التركية الافريقية مصر والسودان نموذجا**" كلية الآداب جامعة ,عين شمس, المجلد 46 العدد 30 سبتمبر 2018 [xlvii]

ركزت هذه الدراسة على الدور التركي في القارة الافريقية وتصارعها مع الدور الصيني في المنطقة وذلك من خلال تعزيز العلاقات التركية بالدول الافريقية سياسيا واقتصاديا

–**وفى بحث للباحث مصطفى شفيق علام** بعنوان "**التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحدّدات والسياقات والتحدّيات**" قراءات افريقية العدد 29 سبتمبر 2018 [xlviii]

بدأت تركيا استراتيجيتها الجديدة نحو القارة السمراء قبل نحو عقدَيْن من الزمان، وتحديداً منذ العام 1998م، ومرّت بعدّة مراحل مهمّة، توّجتها رؤية صانع القرار في أنقرة؛ باعتبار إفريقيا عمقاً استراتيجيّاً للدولة التركية المحورية «المركزية»، و يأتي في مقدمة الدوافع التي تشكّل الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا، ذات الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة، والأسواق الواعدة، والفرص الاستثمارية المغرية، وأطلقت تركيا «خطّة إفريقيا» عام 2005م، لتكون منطلقاً استراتيجيّاً للتوجّه التركيّ الاقتصاديّ نحو القارة.

–**وفى دراسة لمحمد الكناني** بعنوان "**العثمانية التركية الجديدة في إفريقيا**" المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية – العثمانية التركية الجديدة في إفريقيا, 2 مارس 2020[xlix]

ذكر انه منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، شهدت السياسة الخارجية التركية انفتاحا على مناطق الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، القوقاز والبلقان. ولكن، وبعد انقضاء أكثر من سبعين عاماً من التهميش، بدأت السياسة التركية في الانخراط في القارة الإفريقية، إدراكا منها بأن تأثرها الدولي والإقليمي لن يكون فاعلاً إلا من خلال انفتاحٍ جديد على القارة السمراء، وخاصة بعد فشل خطة" الانفتاح على إفريقيا" التي وضعتها الخارجية التركية عام 1998 نتيجة تدهور الاوضاع السياسية الداخلية المضطربة آنذاك.

–**وفى دراسة لمحمد يعقوب عبد الرحمن بعنوان " التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** " – مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية يناير 2017[l]

قد أشار الباحث الى العلاقة بين حق الدولة في حماية سيادتها بما في ذلك صون وحدتها الإقليمية ومنع أي تدخل دولي في شؤونها الداخلية , وحق النظام الدولى من خلال الأمم المتحدة في ممارسة صلاحيات واسعة يأتي على رأسها حق التدخل الدولي الإنساني، وتجد مشكلة التعارض هذه مصادرها الى تطورات المذهلة في السنوات الأخيرة لما بعد انتهاء الحرب الباردة, فقد أسهمت هذه التطورات في بلورة ظاهرة التدخل الانسانى نظرا الى تعاظم الاهتمام الدولى بحقوق الانسان, وتراجع مفهوم السيادة من صيغته الداخلية للدولة , وانهيا ر نظام القطبية الثنائية, وانتشار ظاهرتى الاندماج و التفتت في علاقات في علاقات الدول.

وفى دراسة لعمر حسين حنفي بعنوان " **التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان**", القاهرة، دار النهضة العربية، ط1, 2005/2004 اعتبر ان مسألة احترام حقوق الانسان احد المكاسب الرئيسية التي حصل

عليها التنظيم الدولي لصالح بني الإنسان وبموجب ذلك لم يعد من حق الدول رفض التدخل في شئونها الداخلية ذلك لم يعد من حق الدول رفض التدخل في شئونها الداخلية بمدعاة أن مسائل حقوق الانسان على أراضيها تدخل في صميم اختصاصها الداخلي وذلك لأنها غدت من المسائل الدولية التي ينشغل بها المجتمع الدولي. [li]

– **وفى تقرير للمنتدى العربي للدفاع و التسليح** بعنوان "**مملكة الانسانية مواقفها وجهودها في دعم القضايا العربية و الاسلامية** " https://defense-arab.com أستعرض التقرير الدور الإنساني الذى تقوم به المملكة العربية السعودية ولم يخفى ابدا التوجهات والخلفيات الدينية للمساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية في شتى المجالات وكافة بقاع العالم عن طريق انشاء هيئة الاغاثة الاسلامية و عن طريق الندوة العالمية للشباب الإسلامي [lii]

– **وفى دراسة للباحث محمد خضر عريف** بعنوان "**هيئة الإغاثة.. خير يمتد إلى جميع القارات" مؤسسة المدينة للصحافة والنشر تاريخ النشر: 08 مارس 2017**

اشار إلى أن هيئة الإغاثة الإسلاميَّة العالميَّة التابعة لرابطة العالم الإسلامي، ذراعًا مهمًّا من أذرعه الخير السعوديّ، إذ تصل مساعداتها، وحملاتها الإغاثيَّة إلى جميع القارات، حيثما وُجد الأيتام، واللاجئون، والمعوزون، بصرف النظر عن معتقدهم، أو ألوانهم، أو أعراقهم، انطلاقًا من مبدأ إسلاميٍّ أصَّله نبيُّ الرحمة صلَّى الله عليه وسلم بقوله: «في كلِّ كبدٍ رطبةٍ صدقة". كما انه في إفريقيا فإنَّ حملات الهيئة الإغاثيَّة والطبيَّة لا تتوقَّف ابدا. [liii]

المحور الثالث:

ركزت الدراسات في هذا المحور على جمهورية السودان والدور الهام الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في خلق المشكلة وازدياد سعيرها وتعقيدات طرق حلها مع الاشارة الى التدخلات الخارجية من دول الجوار ومنظمات المجتمع المدني ذات الخلفية العرقية ومن امثلة تلك الدراسات :

–**دراسة عبد السلام جحيش ومحمد سليمان أبكر: دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003–2014. برلين:** المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الاقتصادية (2018) [liv]

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية وذلك من خلال دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003–2014 و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة محل الدراسة عن طريق جمع المعلومات و شرح الظاهرة شرحا دقيقا و بالتالي كان من الضروري استرجاع الاحداث التاريخية الكبرى التي كانت سببا في بروز النزاع حول اقليم دارفور و استخدمت ايضا منهج دراسة الحالة وذلك من خلال تسليط الضوء على اقليم كارفور مع التركيز على تأثير الاطراف الخارجية على مسار النزاع في هذا الجزء من السودان والنزاع في اقليم دارفور

–**في دراسة أ.د. اية عبد الرحمن " أثر التدخل الدولي الإنساني على السيادة الوطنية للدولة ٢٠٠٢ – ٢٠١٢: دراسة حالة السودان"** المركز الديمقراطي العربي .28 يوليو 2020

اشارت بان ظهور المنظمات غير الحكومية خاصة في دول العالم الثالث كان نتيجة لتيارات فكرية تسربت اليها بشكل أوبأخر منظمات غير حكومية تنتمى إلى الامم الصناعية خلال جهود التعاون في مجرى علاقات العمل كما انه يعتبر الكثيرون ان المنظمات غير الحكومية اصغر عمرا من الناحية التاريخية ولكنها اكثر تنوعا من الناحية السوسيولوجيا وبالتالي نظرا للظروف غير الانسانية التي تمس اغلبية دول العالم وبالخصوص العالم الثالث اصبح من الضروري الدخول في مشاركة مع اطراف خارجيه كمنظمه غير حكومية في اطار تقديم معونه او مشروع تنميه علي سبيل المثال حتي يتغير الحال ولهذا تميل الجماعات الي اتخاذ شكل المنظمات غير الحكومية شكلا ومضمونا[lv]

–**وعلى الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسف** بعنوان " **الاتصالات من أجل التنمية**" www.unicef.org

اشار الموقع الى أن منحة حكومة اليابان تساهم في تحسين وضع صحة الأطفال في السودان– حيث تلقت جهود دعم صحة الأطفال في السودان دفعة قوية كما دعت الى آفاق جديدة للنجاح في الجهود العالمية لمساعدة أطفال أفريقيا حيث دعت اليونيسف اليوم إلى استثمارات واسعة النطاق ومركزة في مجال تحسين النظم الصحية في أفريقيا جنوب الصحراء،.[lvi]

– **ومن موقعها على الشبكة العنكبوتية اعلنت دولة الإمارات** في تقرير بعنوان "ريادة – **سياسة منح مساعدات خارجية** " https://u.ae/ar-ae ذكرت ان دولة الامارات رائدة في تنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. ولا ترتبط المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدولة بالتوجهات السياسية للدول المستفيدة منها، ولا البقعة الجغرافية، أو العرق، اللون، الطائفة، أو الديانة، بل تراعي في المقام الأول الجانب الإنساني الذي يتمثل في احتياجات الشعوب. والحد من الفقر، والقضاء على الجوع، وبناء مشاريع تنموية لكل من يحتاج إليها، وإقامة علاقات مع الدولة المتلقية والمانحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[lvii]

المحور الرابع:

ركزت الدراسات في هذا المحور على نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في مصر والإطار القانوني لعملها والعلاقة بين هذه المنظمات والتحول الديموقراطي وحقوق الانسان ودعم وتمكين المرأة وايضا اشارت الى التحديات التي تواجه عمل هذه المنظمات ومن امثلة تلك الدراسات:

–**دراسة محمد مصطفى سليط، "منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية"**، رسالة ماجستير مجازة من جامعة المنوفية، تاريخ الاجازة 1\1\2010 وقد تناولت هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية, وتطرقت الدراسة إلى مؤشرات الديمقراطية من حيث الحريات المدنية والسياسية وحرية تكوين منظمات وأحزاب , والمشاركة السياسية والانتخابية والتظاهرات السلمية وحرية التعبير عن الرأي , وانتهت الدراسة إلى تناول فاعلية المنظمات المدنية ورؤية المستقبل لهذه المنظمات في تدعيم الديمقراطية إلى جانب الوقوف على أسباب قصور المنظمات في أداء ادوارها. [lviii]

–**دراسة محمد مختار قنديل، (دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر)** الحوار المتمدن العدد 3925 تاريخ النشر 28\11\2012 يعتبر أن قوة المجتمع المدني من أهم العوامل الداخلية التي تؤدي إلي تهديد بقاء الأنظمة السلطوية ، فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدني تحصل علي قوتها نتيجة إلي التحضر و يعتبر الباحث أن مؤسسات المجتمع المدني هي حجر الأساس للديمقراطية من خلال وسائل الاتصال والمصادر البديلة للمعلومات كما أنه يري أن تلك الثورات لم تنشأ من فراغ ولكن أتت نتيجة مجموعه من العوامل التي أدت لظهور وحدوث تلك الثورات وهذا ما حدث في ثورة 25 يناير والتي أتت للعديد من الأسباب من أهمها حركة مستمرة من قبل منظمات المجتمع المدني ومواقع الكترونية مثل الفيسبوك وتويتر[lix]

–**دراسة سحر إبراهيم الدسوقي (مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية مصر التقرير الوطني 2019** تؤكد الدراسة أن لمنظمات المجتمع المدني دورا بارزا في التهيئة لثورة 25 يناير التي جاءت كنتائج لحركة مستمرة للمجتمع المدني سواء من خلال منظماته أو مؤسساته أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتوتير والتي كانت بمثابة الخلية التي تجمع فيها الآلف المنادين بالإصلاح والتغيير.[lx]

–**دراسة شحاتة عوض ,(نحو مزيد من السلطوية والمجتمع المدني في مصر) المركز الديموقراطي العربي 4 يونيو 2017**

قد بشرت ثورة 25يناير وسقوط نظام مبارك بعهد جديد من الحرية والازدهار لعمل منظمات المجتمع المدني وإسقاط القيود المفروضة على أنشطتها. و قدمت الدراسة عرضا لما واجهته منظمات المجتمع المدني في مصر أثناء ثورة 25 يناير

وذكر أن كان هناك محاولات عدة لتغيير قانون عمل منظمات المجتمع المدني والذي منعته ثورة يناير وما حدث بعدها [lxi] – **دراسة مروة محمد عبد المنعم، "دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 1995–2007 "**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والادارة العامة، جامعة اسيوط 2007

تناولت هذه الدراسة التعرف على مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة النمو الديمقراطي وهدفت الدراسة إلى توضيح تأثير الإطار الدولي للمجتمع المدني العالمي على المجتمع المدني في مصر, إلى جانب الأطر القانونية والتشريعية والأبعاد السياسية والاجتماعية وتأثيرها على منظمات المجتمع المدني وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي , وأن أي نظام سياسي استمراره يعتمد على مدى قدرته على تطوير مؤسساته ,[lxii]

–**دراسة محمد رستم، "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية المصرية"** رسالة مقدمة لنيل درجة. الدكتوراه في الحقوق،) جامعة القاهرة: 27 ديسمبر 2007

ناقشت هذه الدراسة المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ودوره في الحياة السياسية المصرية , حيث تعرضت للأطر الأساسية لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ليقوم بوظائفه , كما تناولت الدراسة مكونات المجتمع المدني من أحزاب سياسية وجمعيات أهلية ونقابات عمالية ومهنية موضحا دورها السياسي في دعم ثقافة حقوق الإنسان ودعم قيم المواطنة وكذلك الدور الذي ينبغي أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي إلى جانب الدور الرقابي لهذه المنظمات في العملية الانتخابية لضمان مدى شفافيتها سواء كانت رئاسية أو برلمانية.[lxiii]

وسوف نقوم بشرح

- المبحث الاول: نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني
- المبحث الثانى: دور منظمات المجتمع المدني في افريقيا
- المبحث الثالث: التأثير السياسي لدور منظمات المجتمع المدني في السودان
- المبحث الرابع: دور المجتمع المدني في مصر

المبحث الأول : نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني

ظهر مفهوم المجتمع المدني بصورته الأولى في أوروبا، حيث إن نظرية العقد الاجتماعي التي اعتبرت أن إقامة السلطة يجب أن تنجم عن صفقة بين الحكام والشعب، أي بين الدولة وأفراد المجتمع، وأن السيادة يجب أن تكون في أيدي الشعب، مهدت الطريق من أجل إقامة نظام علماني للتخلص من مفهوم السلطة الدينية، وكان هذا بداية ظهور مفهوم المجتمع المدني لأول مرة[lxiv].

ولقد ظهر مصطلح المجتمع المدني في قديم الزمان لدى الرومان، إلى أن اختفى، ليعود إلى الظهور في القرنين: السابع عشر، والثامن عشر الميلاديين، ويعتقد بأن جون لوك هو من أعاد استخدام ذلك المصطلح, من خلال ذكره فى رسالة التسامح الخاصة به، وذلك في الفترة التي تلت اندلاع الثورة الإنجليزية في عام 1688م، وقد درس المصطلح المدني على يد عدد من العلماء، والفلاسفة المتخصصين في علم الاجتماع، أمثال: هيغل، وروسو، حيث عُرف ذلك المصطلح خلال الفترة التي انتقلت فيها أوروبا من مرحلة العصر المظلم إلى مرحلة الدولة الحديثة، ثم عاد للظهور مجدداً عام 1982م في بولندا، خلال مرحلة تحول أوروبا الشرقية[lxv]. وقد تناول مفهوم المجتمع المدنى كثير من المفكرين القدامى مثل: أرسطو وهوبز ومونتسكيو وصولا إلى مفكرى القرن العشرين مثل: باسونز وجرامشى[lxvi].

المقصود بالمجتمع المدني

أصبح المجتمع المدني حديث كافة المتخصصين في كافة المجالات، مما أكسبه ذيوعا وانتشارا واسعا، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، الأمر الذي حدا به إلى القول بأنه "كان شعارا أول الأمر"[lxvii].

ويعتبر المجتمع المدني مفهوم مركب نصفه الأول "المجتمع" ينعقد الاتفاق من حوله، بينما يثير نصفه الثاني "المدني" جدلا شديدا؛ حيث إن المدنية مفهوم يكتنفه الغموض، وتتعدد معانيه وتختلط دلالاته. فالمدني نقيض الديني والعسكري، ولما كان المفهوم يشير إلى توصيف العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، فقد تباينت محاولات تنظير تلك العلاقة، حيث ذهب منظرو العقد الاجتماعي إلى انفصال المجتمع المدني عن الدولة، بينما ذهب الفيلسوف الألماني "هيجل" إلى القول بعلاقة التكامل بينهما؛ لعدم قدرة المجتمع المدني على العمل بفاعلية في غياب دولة تقوم بتقسيم العمل، وتوزيع الوظائف، والتقط "ماركس" فكرة "هيجل" هذه وقام بتطويرها بنظريته عن الدولة كمرحلة وسيطة ينتهي معها المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي.

وفيما يخص بعض التفسيرات الإسلامية لمفهوم المجتمع المدني فإنها تتعامل معه من منطق أنه دخيل أفرزته البيئة الثقافية الغربية، في حين تذهب تفسيرات أخرى إلى أن المجتمع المدني إنما يوجد في نص صحيفة المدينة التي آخت بين المسلمين وأصحاب الملل الأخرى[lxviii] .

وتعبير منظمات المجتمع المدني تعبير شامل يضم كافة الأنشطة المدنية والأهلية سواء كانت أحزابا أو نقابات مهنية وعمالية أو جمعيات أهلية، فهي تتكون من كل التشكيلات والمنظمات والتجمعات ذات الصلة بحياة الناس، البعيدة عن إشراف ورقابة السلطة التنفيذية، لذلك فإنه مصطلح واسع فضفاض ويتسع للكثير على وفق مشيئة المتبصر أو الذي يتأمل الوضع الاجتماعي، حتى إن البعض عد الأجهزة الحكومية جزءا من مؤسسات المجتمع المدني، على اعتبار أن المجتمع هو مجتمع متمدن ومتحضر ويستوعب كل الطبقات والاتجاهات الفئوية والقطاعية للجهات الإنسانية والأسرية[lxix] .

ويعتبر المجتمع المدني هو المشكل للمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الأهلي، والتي تنفذ الأعمال الخيرية داخل المجتمع، وهي من المؤسسات غير الحكومية، وتؤمن الدولة الحماية لهذا النوع من المؤسسات،

وتضع القوانين الخاصة بها، وتراقب نشاطاتها عن قرب، كما يسير المجتمع المدني تحت سلطة الدولة من أجل خدمة الشعب، ويوجد في المجتمع الإسلامي عدد من المؤسسات الأهلية ذات الجذور القديمة، والتي صممت بهدف تنفيذ عدد من النشاطات المهنية، والحرفية، إلى جانب عدد من الأنشطة الخيرية[lxx]

ويستخدم مفهوم "المجتمع الأهلي" كمرادف للمجتمع المدني في بعض الأحيان، إلا أن هناك اختلافا قائما بينهما؛ إذ يشير المفهوم الأول إلى نمط من العلاقات الأولية تنجم عنها ترتيبات جامدة، وذلك على عكس مفهوم "المجتمع المدني" الذي يستند إلى المواطنة، وتتحدد الأوضاع الاجتماعية فيه وفق معياري الإنجاز والمهارة في هذا الإنجاز.

والمجتمع المدني هو الفرد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية، والاقتصادية، والعائلية، والصحية، والثقافية، والخيرية وغيرها، ويتكون المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية، مثل: الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية والمهنية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، وما شابهها من المؤسسات التطوعية، والمقصود بالدعوة للمجتمع المدني هو تمكين هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسئولية أكبر في إدارة شئون المجتمع؛ كي يصبح مدارا ذاتيا إلى حد بعيد، وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

ويعرف احيانا المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة بهدف خدمة مصلحة أو قضية، أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل سلمي يحترم حق الآخرين في أن يفعلوا نفس الشيء". ويعكس هذا التعريف أن المجتمع يتمتع بمقومات ثلاثة، وهي أنه تعبير عن فعل إرادي، وأنه يتكون من مجموعة

من الهيئات والمنظمات، وأنه يقوم على مفهوم التنوع والاختلاف والإقرار بوجود الآخر[lxxi] .

تطور مفهوم المجتمع المدني

لاَشك في أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها .ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاَقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاَء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الاَموال والاَستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقا لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الاَيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجرى على امتداد العالم، وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الاَقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهى السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي.

ولتخفيف حدة المشاكل الاَقتصادية والاَجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاَد[lxxii].

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربع مقومات أساسية هي:

- ✓ الفعل الاَرادي الحر أو التطوعي
- ✓ التواجد في شكل منظمات.
- ✓ قبول التنوع والاَختلاَف بين الذات والأخرين
- ✓ عدم السعي للوصول إلى السلطة.

مكونات المجتمع المدني

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولاَ تستند فيه العضوية غلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاَءات الاَولية مثل الاَسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات المهنية
- النقابات العمالية
- الحركات الاَجتماعية.
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات الاَهلية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاَجتماعية
- مراكز الشباب والاَتحادات الطلاَبية
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الاَعمال

- المنظمات غيرِ الحكوميةِ الدفاعيةِ والتنمويةِ كمراكز حقوق الاَنسان والمرأة والتنميةِ والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الاَعلاَم والنشر
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والاَوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث[lxxiii].

المبحث الثانى: دور منظمات المجتمع المدني في افريقيا

إن المطالعة في أدبيات العمل الخيري والتطوعي، تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي صاحبه تنوع في الوظائف والأدوار والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية ،أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان ،ونشر القيم الديموقراطية ،والمشاركة من جانب الأفراد في عملية اتخاذ القرارات في تحديد احتياجاتهم التنموية[lxxiv]

أما في إفريقيا فقد حولت الدول الغربية مساعدتها إلى المنظمات غير الحكومية فالمساعدات الأمريكية البالغة (711) مليون دولار سنة 1999، تذهب بشكل متزايد إلى المنظمات غير الحكومية من خلال منظمة (USA AID)، وبين عامي 1990–1994 ارتفعت نسبة مساعدات الإغاثة التي يقدمها الإتحاد الأوربي عن طريق المنظمات غير الحكومية، من47 % إلى 67 %.[lxxv]

جهود المنظمات التطوعية غير الحكومية في افريقيا

ان الجهود التي تبذلها منظمات وجمعيات العمل الطوعي في حماية المجتمعات المحلية في أفريقيا من الذوبان الثقافي و مقاومة العولمة تعتبر قليلة ، إذا ما قورن بالجهد المبذول لنشر قيمها، بالإضافة إلى ضعف الخطط والاستراتيجيات التي تتبعها مؤسسات المجتمع المدني العربية في أفريقيا لمقاومة التذويب الثقافي[lxxvi].

في بداية الألفية الثالثة في العقد الأخير من القرن العشرين قد تغيرت النظرة للمنظمات التطوعية غير الحكومية من قبل الحكومات الغربية والأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية ، واكتسبت المنظمات وضعا جديدة أهلها لتحديد وجهتها باعتبارها وسط بين الدولة والمجتمع ، الأمر الذي انعكس بدوره على آليات وسائل عمل هذه المنظمات ، حيث نجد في أجندة العمل التطوعي الغربي الأبعاد الخدمية الإنسانية العادية في مجالات الصحة ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية، ووصلت إلى مرحلة المشاركة في صياغتها قضايا دولية شملت بناء السلام ، وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والمساواة بين الجنسين ، وبرامج الحفاظ على البيئة، ومحاربة الفقر ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي جعل هذه المنظمات ذات تأثير قوى وفعال في كافة المنتديات التي قدمتها الأمم المتحدة لتتشكل من خلال النظم والسياسات التي ستحكم العالم في حقبة الألفية الثالثة أو ما بعد الحرب الباردة [lxxvii].

إضافة إلى ذلك أصبح التمويل الدولي المقدم لدول العالم، لا يتم تسليمه في أغلب الأحيان لحكومات تلك الدول مباشرة، إنما يتم الإعلان عنه وتنفيذه عبر المنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلية، باعتبار أنها الأقدر على التنفيذ وتقل فيها نسبة الفساد وبما لديها من شفافية ومحاسبية لدى المانح والمتلقي، مما يؤكد الدور الذي ستلعبه هذه المنظمات في الفترة القادمة.

وما دامت المنظمات مرشحة لإحداث مزيد من التغيير في دول العالم الثالث فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمتوسطة في معظم الأحيان تعطى الفرصة للمنظمات لإحداث مزيد من التأثير الثقافي والاجتماعي [lxxviii].

دور مهم لعبه المجتمع المدني بإفريقيا في مواجهة الاستعمار، كما أنه مع بدء موجة التحولات الديمقراطية في أواخر

الثمانينيات، بدأ مصطلح المجتمع المدني ينتشر بشكل أكبر في إفريقيا، وتم الاعتراف بدوره في نزع السلاح، وتنظيم الانتخابات في تقرير البنك الدولي عام 1989م، فضلًا عن اعتباره أحد العوامل المحركة للتحول إلى الديمقراطية بالتعاون مع الأحزاب السياسية وإزاحة نظام الحزب الواحد وتبني التعددية الحزبية في التسعينات في إطار الموجة الثالثة للديمقراطية[lxxix].

في العديد من المناطق الأخرى في إفريقيا، يقوم المجتمع المدني بالانخراط في العمل الخيري وتقديم المساعدات الغذائية في المناطق المتضررة من الصراعات، وتلبية الاحتياجات المجتمعية المحلية مثل الدعوة للتبرع لبناء المستشفيات وبناء المدارس ومراكز الرعاية الصحية[lxxx].

المبحث الثالث : التأثيرِ السياسيِ لدور منظمات المجتمع المدنيِ فيِ السودان

إن عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني في دولة تتسم بالتعدد والتباين والتعقيد الاثني والمعتقدي والثقافي كالسودان تتطلب رصد وتحليلا للعلاقة ما بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة والأنظمة الديمقراطية التي تعاقبت على السودان من جهة أخرى، باعتبار أن النظام الديمقراطي يوفر بيئة ومناخا يساعد على تطور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. وتعتبر أزمة عدم الاستقرار السياسي الملازمة للسودان منذ الاستقلال ليست ظاهرة مستقلة فهي ترتبط بضعف وغياب عوامل التنمية السياسية الأخرى، في ظل تشتت الهوية الوطنية وعدم عدالة توزيع المنافع والقيم السياسية والاقتصادية بين مكونات المجتمع، وعدم قدرة الدولة على التغلغل والوصول إلى أطراف البلاد، وانحيازية المشاركة السياسية وفشل مؤسسات النظام السياسي في تمثيل المجتمع والتعبير عن مطالبه. [lxxxi] وعلى صعيد اخر فان مسار التاريخ السياسى في السودان غالبا ما يضع الأحزاب السياسية كفاعل اساسى في التعاطى مع الازمات في ظل خطورة البدائل الأخرى للمشاركة السياسية كالقبيلة و العرق و الحركات المسلحة.[lxxxii]

ولم يقتصر دور منظمات المجتمع المدني الوليدة في السودان على منافحة الاستعمار بل كانت تتعرض للمشكلات والقضايا التي يعاني منها المجتمع السوداني وبذلك أصبحت هذه المؤسسات منابر للحوار والتفاعل بين مختلف التيارات الثقافية والسياسية في البلاد، وفي المقابل ادي التزايد في اعداد الخريجين مع ترسخ تقاليد العمل التنظيمي الي ظهور اتحادات المهنيين من أطباء ومهندسين ومحامين وفنانين وغيرهم من الفئات الأخرى ، كما برزت الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا المجتمع من تعليم وصحة فضلا عن ذلك القيام بمهام الدفاع عن الهوية الوطنية. وعلي الرغم من الأدوار التاريخية التي لعبتها مؤسسات المجتمع المدني في السودان الا انها ظلت تعاني من أزمة ثقة بينها وبين الدولة الوطنية التي تسيطر عليها القوى التقليدية وتعمقت هذه الأزمة لتبدو أكثر وضوحا من خلال الأدوار السياسية التي حاولت أن تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في ظل تجارب الحكم الديمقراطية التي شهدها السودان منذ الاستقلال حتى يونيو ١٩٨٩م .

وعندما استقل السودان حدث فيه ما حدث في معظم البلدان المستعمرة التي نالت استقلالها لقد ورثت الحركة الوطنية التي حققت الاستقلال بني الدولة الحديثة التي غرسها المستعمر فكان الاستقلال عبارة عن تأميم لهذه البني بتسليم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الحكام والموظفين الأجانب، أما العلاقة بين الدولة والمجتمع السوداني بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة الاستعمار. قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه وأصبح جهاز الدولة عقب الاستقلال هجينة مختلطة يحمل بصمات المجتمع التقليدي وبقدر ما يحمل بصمات التنظيمات الإصلاحية فضلا عن البصمات الاستعمارية مما جعل التجارب الديمقراطية التي شهدتها البلاد تجاربه تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبة وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة والضحية الأولى والأخيرة في هذه التجارب مؤسسات المجتمع المدني [lxxxiii].

إن مرحلة الاستعمار تبدو أنها أتاحت ولأول مرة فرصة ظهور مجتمع مدني في ن مواجهة السلطة رغم انه مستقطب بهدف تحرير الوطن لا بهدف الحرية المدنية فانه تشكل لأول مرة كفضاء فكري وسياسي متجانس نسبية في مواجهة السلطة الاستعمارية وبطاقة ديمقراطية واحدة ، لكن هذا الصراع كان إقصائي مع الدولة كونها دولة استعمارية ، لذلك لم تشهد الساحة

السياسية السودانية ترجمة مباشرة لهذه الطاقة المدنية الديمقراطية إلي نظام سياسي ديمقراطي في ظل الدولة الوطنية من خلال الربط بين الاستقلال الوطني والحقوق الدستورية التي تهيأت لمؤسسات المجتمع المدني.

وقد تجلى ذلك في سلوك الحكومة الليبرالية الأولي والتي سعت إلى مساعدة مؤسسات المجتمع المدني وفي نفس الوقت تعمل على فرض سيطرتها في الوقت الذي تتعرض لخطرها فعندما بدأت تتوسع دوائر التنظيمات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الطلابية والاتحادات النسائية وغيرها لم تكن هناك اعداد واعية من الشرائح المجتمعية المكونة لها تستطيع ان تعمل مستقلة عن الدولة او عن الأحزاب السياسية فحاولت الحكومة استغلال هذه الوضعية القاصرة لمؤسسات المجتمع المدني.

إن معارضة الأنظمة الشمولية تعطي دافع أكبر وقوي لمؤسسات المجتمع المدني من اجل إعادة الديمقراطية باعتبارها هدفا سياسية تتمحور حوله مؤسسات المجتمع المدني وأثبتت القوي الحديثة في السودان قدرتها على لعب الدور الحاسم في عملية إسقاط الأنظمة الاستبدادية حيث تمكنت النقابات والقوي المهنية والطلابية والقطاعات الفئوية الأخرى من إسقاط النظام العسكري الأول إلا أنها استمرت التلهي بالنصر الظرفي والشكلي دون مواصلة النضال من أجل تجذير قيم الديمقراطية في الوجدان المجتمعي، والتأسيس الدولة تحكمها المؤسسات قبل الأفراد. بل ذهبت إلى العكس تماما فتبنت أفكار التطهير والتثوير الخدمة العامة وكانت ودعاوي التطهير كانت تقوم على أساس التعاون مع الحكم العسكري أو عدم الولاء لثورة الشعب وكانت وثائق الاتهام تجئ دوما من النقابات وبالأحرى من العناصر المسيسة في تلك النقابات[lxxxiv].

ولقد تطور المجتمع المدني في السودان تدريجيا وشهد تغييرات في مؤسساته الأهلية التي تنوعت إسهاماتها وأدوارها فتضمنت اهتمامات المؤسسات الأهلية الأنشطة الخيرية والإعانات، ثم اتجهت إلى أنشطة التنمية وذلك لقصور دور الدولة وعليه تشكلت وتغيرت علاقة المنظمات الأهلية مع الدولة ومع الجمعيات التي تمثلها وساهم هذا التغييرة ديناميكية الأوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[lxxxv].

المبحث الرابع : دور المجتمع المدني في مصر

اولا: محور التحول الديموقراطي : دور المجتمع المدني في ثورة 25 يناير:

لا تنشا الثورات من فراغ ولا تحدث فجأة ولكن لابد من وجود محركات سابقة أدت لانفجارها وهذا ما حدث في ثورة يناير التي جاءت للعديد من الاسباب من أهمها جرك مستمرة من قبل المجتمع المدني من مؤسسات ومن منظمات ومواقع الكترونية مثل الفيس بوك وتويتر.

وكانت أهداف المجتمع المدني قبل الثورة في مصر:

- محاولة ترشيد وإصلاح الحكم.
- العمل على عمل إصلاح دستوري وتشريعي.
- القضاء على مشروع التوريث
- التأكيد على حقوق الإنسان والحريات وضرورة احترامها.

هذا كان قبل الثورة باختصار ولكن أثناء الثورة وبعدها أخذ المجتمع المدني دورا كبيرا على نفسه في المساهمة في اتجاه البلاد نحو التحول الديمقراطي

1-مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية

اساس الثورة في مصر هو المجتمع المدني فلا احد يستطيع أن ينكر الدور الذي كان يلعبه المجتمع المدني بمختلف أشكاله من قبل الثورة، ولم يكن فقط هذا دور المجتمع المدني فقد أخذ المجتمع المدني أكثر من شكل ومنها توثيق يوميات الثورة، رصد حالات انتهاك حقوق الإنسان وتشكيل لجان لتقصي حقائق والسعي لتغيير قانون 84 لسنة 2002 كما طالبوا بالأفراج عن من

تم اعتقاله من شباب في يوم 25 يناير كما عملت على مراقبة الحكومة وتقييم ما تقوم به.

وفي أثناء الثورة اتجهت العديد من جمعيات المجتمع المدني للتحالف مع بعضها البعض تحت شعار " معا للتكافل من أجل مصر" محاولين مساعدة المتضررين من الثورة سواء أثرت الثورة على ظروفهم الاقتصادية بسبب إغلاق بعض الورش والمقاهي والمحلات والمصانع أو الصحية بسبب اصابتهم في الثورة ومن هذه الجمعيات:

- الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة.
- جمعية الأورمان.
- جمعية رابعة العدوية.
- جمعية الباقيات الصالحات.
- جمعية مصر الخير[lxxxvi].

ومن ناحية أخري قامت العديد من الحركات الشعبية بالخروج في ايام الثورة وتنظيم التظاهرات والإضرابات مثل :

حركة كفاية

هي أكثر الحركات الاحتجاجية وأكثرا فاعلية، نشأت في 8 اغسطس 2004 في مصر، كمبادرة نخبوية تمت بواسطة عدد من الكوادر السياسية تنتمي في الأغلب إلى جيل السبعينيات. وقد لجأت الحركة فور تأسيسها لإصدار بيانها الأول إلى تحدي النظام السياسي القائم بالتضاد، ر رفضا لتولي الرئيس حسني مبارك من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة. ونجحت الحركة في وقت قصير في أن تجد لنفسها موقعا متقدما بين الحركات المطالبة بالإصلاح من خلال اسمها المعبر وأساليبها المبتكرة من مظاهرات صامتة، أمام دار القضاء العالي، والملصقات التي لا تحتوي على كلام كثير انما كانت من خلال جملة غاية في البساطة والتعبير وهي "كفاية لا للتمديد.. لا للتوريث". هذه الأدوات البسيطة جعلت المواطن المصري و حتى الإعلام الخارجي يتساءل من رؤساء هذه الحركة؟ وكانت الإجابة نحن أفراد نمثل جميع ألوان الطيف السياسي و الثقافي والاجتماعي اجتمعنا على هدف واحد هو رفض احتكار حزب واحد للسلطة ورفض التمديد اللانهائي للقائمين على أمور البلاد، كما نرفض أي توريث للسلطة .وبالفعل فقد أحدثت كفاية حالة من الحراك السياسي في الشارع المصري فنظمت تظاهرات واحتجاجات متكررة في العديد من ميادين القاهرة، بل وفي المحافظات الأخرى حاملة نفس المطالب ونفس الشعارات " لا تمديد.. لا توريث" أي لا تمديد لعهد جديد لمبارك ولا توريث للحكم لابنه جمال مبارك[lxxxvii]

حركة شباب 6 أبريل:

حيث كان لها دور هام في أيام الغضب حيث تعتبر من أكبر الحركات الشبابية عددا في مصر وتقوم على اللامركزية في التنظيم وهي عبارة حركة تكونت عبر الفيس بوك وتويتر بدعوة للإضراب في يوم 6 ابريل 2008 م احتجاجا على ارتفاع الاسعار وارتفاع نسب الفساد وبالفعل تم هذا الإضراب في العديد من محافظات الجمهورية وخاصة الغربية وتحديدا المحلة الكبري.

مجموعة العدالة والحرية:

وهم عبارة عن مجموعة من الشباب التابعين لمؤسسة الجيل الجديد وهي من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة ويقوم بالتنسيق لها خليل سعيد.

مجموعة كلنا خالد سعيد:

ظهرت هذه المجموعة نتيجة لجريمة قتل الشاب المقيم بمحافظة الاسكندرية خالد سعيد من قبل رجال الشرطة ثم أخرجوا تهمة أنه توفي نتيجة تعاطيه نسبة كبيرة من المخدرات، وأثارت هذه القضية تعاطف الكثير من المصريين مما جعل هذه

القضية البذرة التي انطلقت منها الثورة المصرية فتعتبر تلك المجموعة أكبر تجميع للمواطنين المصرين على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك[lxxxviii].

ومن هنا نجد أن المجتمع المدني لعب دورا هام في عملية التحول الديمقراطي عن طريق مجموعة مختلفة من المحاور كما ذكرنا من قبل فقد ساهم المجتمع المدني في نشر ثقافة الديمقراطية وثقافة المواطنة كما لعب دورا فعال في مواجهة ظلم واستبداد النظام السابق ومنهم من نال عواقب وخيمية نتيجة ذلك، ولعل هناك دور أخر كبير للمجتمع المدني في التحول الديمقراطي وهي المساهمة في الإشراف والمراقبة على العملية الانتخابية وهذا ما ظهر من مراقبة منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات المصرية سواء الانتخابات البرلمانية من مجلس شعب وشوري حيث بلغ عددها 60 منظمة أو انتخابات رئاسية والتي رفضت بعض المنظمات القانون المنظم لها لما له من تقييد عليهم في عملية المراقبة وقرروا المراقبة دون الاعتماد على القانون [lxxxix]

حركة نادي القضاة المصريين

ويمكن القول إنها بدأت مع بداية الحراك السياسي في مصر في خريف عام 2004، نظرا للركود والجمود السياسي الطويل والانتهاكات المستدامة لروح ونص القانون، ومن احتمالات توريث الحكم الذي راجت أنباؤه بشدة ذلك الوقت. وقد كانت مطالبها تدور حول تعزيز استقلالية سلطة القضاء يقاف ٍ واج جميع التدخلات السافرة للسلطة التنفيذية في أعمال القضاء كما طالبت بإحداث إصلاحات 1وتغيرات جذرية في بنية النظام .و في هذا السياق، تعتبر تجربة نادي القضاة في مصر علامة فارقة، ليس فقط على صعيد تطور المجتمع المدني المصري، ولكن يتوقع أن يكون لها أيضا تداعياتها المستقبلية على بقية الهيئات القضائية العربية، ودعم النفس التحرري لدى الكثير من الجمعيات والأوساط الاجتماعية. فالقضاة المصريون أثاروا في حركتهم الاحتجاجية عديد المسائل المرتبطة ارتباطا قويا بالمسألة الديمقراطية، مثل دور القضاء في تنظيم انتخابات نزيهة، واستقلالية القضاء والقضاة، والفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية[xc]

ثانيا: دور المجتمع المدني في محور حقوق الآنسان

لم تكن منظمات حقوق الانسان غائبة عن الواقع السياسي في مصر، ابتداء من معركتها مع الحكومة فيما يخص وجودها أول مرة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حيث استطاعت ان يكون لها مقر في مصر بعد أن كان ذلك محرما في أجندة الحكومة المصرية. وأدي وجود منظمات حقوق الإنسان في إطارها الأهلي بالحكومة المصرية إلى الدفع بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان في منتصف شهر مايو عام 2003 حيث ناقشت هيئة مكتب الحزب الوطني الديمقراطي مشروع المجلس القومي لحقوق الإنسان، وذلك ضمن المبادرات التي أطلقها الحزب في إطار ما أطلق عليه "عملية الإصلاح السياسي، والاجتماعي" وعموما تجلت مواقف منظمات حقوق الانسان في عدة نواحي أهمها:

أ–موقف منظمات حقوق الإنسان من المشروعات الخارجية للإصلاح السياسي:

بدأت تداعيات إعلان مبادرة الشراكة الأمريكية، ومشروع "الشرق الأوسط الكبير" ترمي بأثارها المتضاربة على حقوق الإنسان، فقد لاحظ مراقبو تطورات الأحداث التي تلت هذه المبادرتين توجهين أساسيين، يتلخص التوجه الأول في عدد من المستخلصات هي: إن المبادرة اشتملت على عدد من اهم مطالب الإصلاح التي تضمنتها برامج المصلحين، والحركات السياسية، والمنظمات الحقوقية في العالم العربي، وأنها تصلح كبداية للمناقشة والحوار.

–إن هناك مصلحة مشتركة في مناهضة التعصب الديني، والعرقي، وثقافة العنف، والتمييز، والكراهية على الجانبين.

إن من أهم إيجابيات هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الدولية، دفع الحكومات العربية التي لا تبالى بمطالب الرأي العام الوطني بالإصلاح في بلادها إلى الاهتمام بقضية الإصلاح.

أبرزت هذه التوجهات أيضا عددا من الأولويات المشتركة التي تساعد بشكل خاص على تنمية قوي الإصلاح وهي: إطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام، وتدفق المعلومات، وإطلاق حرية التعبير، وخاصة الحق في التجمع والاجتماع، وإنهاء حالة الطوارئ، وإلغاء القوانين، والمحاكم الاستثنائية، وتأكيد المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والمواطنة[xci]

أما التوجه الثاني، والخاص بجزء أخر من نشاط جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، فقد أصدرت بيانا و (إعلان بومباي) شارك في التوقيع عليه عدد من المنظمات الأهلية العربية التي شاركت في هذه الدورة، ورفض البيان إملاءات الدول العظمي، وهيمنتها على دول العالم، وأكد رفض المبادرات والسياسات والتوجهات الأجنبية التي تستهدف إعادة تستهدف. إعادة رسم خريطة المنطقة العربية، وتحقيق ما يسمي (بالإصلاح السياسي)

ب–موقف المنظمة المصرية لحقوق الانسان من تعديل المادة 76 من الدستور

أعلنت المنظمة المصرية لحقوق الانسان عن ترحيبها بما أعلنه الرئيس مبارك بشأن طلبه من مجلس الشعب والشورى مناقشة تعديل المادة 76 من الدستور خاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، ليطرح هذا التعديل للاستفتاء قبيل انتخابات الرئاسة. كما أكدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ضرورة ان يصاحب هذه الخطوات إجراءات سياسية وتشريعية لا غني عنها على طريق الإصلاح السياسي ولعل أبرزها:

–إلغاء حالة الطوارئ، والافراج عن المتعقلين السياسيين، والعفو عن السياسيين المسجونين من غير قضايا العنف، وإعادة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية.

–توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة وتشكيل لجنة قضائية دائمة، ومتفرغة، ومستقلة ومتفردة بإدارة الانتخابات.

–تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977، مما يؤدي إلى إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء

–كفالة استقلال النقابات المهنية، والعمالية، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني.

–إطلاق حرية إصدار الصحف، وملكية وسائل الإعلام، وتحرير أجهزة الاعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة.

–تأكيد الولاية العامة للقضاء بالفصل في المنازعات والخصومات كافة بما في ذلك الطعون في عضوية أعضاء المجلسين

–التمسك بالمواثيق، والعهود والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، والتوقيع والتصديق على الإعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

–الالتزام بالمبادئ الثقافية، والحكم الصالح، والمحاسبة في كافة ممارسات الحكومة على مستوياتها المختلفة بدءا من الحكومة المركزية، وانتهاء بالإدارات المحلية. في هذا الإطار طالبت، المنظمات المصرية لحقوق الانسان بإجراء حوار وطني يجمع كافة القوي السياسية، والحزبية، ومؤسسات المجتمع المدني، وقادة الفكر، حتى يكون الإصلاح الدستوري، شاملا وليس جزئيا [xcii]

وفي تطور لاحق، جاء في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان لعام 2005 نقدا واضحا لطريقة تعديل المادة 76 حيث أكدت المنظمة بأن التعديل قد أفرغ المادة من مضمونها المراد تصحيحه، واقترن تعديلها بشروط تعجيزية، فالإجراءات التنظيمية لعملية الترشيح وإثبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من خلال اشتراط حصوله على تأييد من ممثلي الشعب المنتخبين في المؤسسات الدستورية، والمجالس الشعبية المحلية تحولت إلى قيود غير موضوعية في ظل سيطرة وهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على المجالس المنتخبة. فضلا عن المادة 76 من قيود تحد قدرة المرشحين المستقلين في الحصول على فرصتهم في الترشيح للانتخابات[xciii].

أما بالنسبة للأحزاب فليس من حق أي حزب سياسي ان يكون له مرشح في الانتخابات الرئاسية، إلا بعد

ان يـتم يمـر علـى تأسيسـه 5 سـنوات، وهـذا الشـرط مـن الصـعب ان نجـد لـه مثـيلا فـي أي نظـام انتخـابي فـي العـالم، وبهذا الأسلوب صادر التعديل حق القوي السياسية الجديدة في المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية القادمة

ج–موقف منظمات حقوق الانسان من مراقبة الانتخابات

أســـهمت منظمات حقوق الانســـان المصـــرية في عملية الرقابة على الانتخابات، وذلك تحت مســـميات مختلفة، ولكنها توحدت في الهدف، وهي إعمال مبدأ الرقابة، والحرص على ان تكون الانتخابات نزيهة في طور المرحلتين، مرحلة الانـتـخـابـات الـرئـاسـيـة، وطـور الانـتـخـابـات الـبـرلـمـانـيـة، وبـالـتـالـي تـبـلـورت عدة مجموعات لأجل الرقابة على الانتخابات، وهي على النحو التالي:

–اللجنة المصرية المستقلة:

هذه الجبهة يقودها د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية ومعه 8 منظمات أبرزها مركز كلمة، وجمعية دعم التحول الديمقراطي، وقد أعلنت انها ستراقب الانتخابات الرئاسية البرلمانية.

–ائتلاف المنظمات المصرية لحقوق الانسان

ويضم هذا الائتلاف 22 منظمة مصرية غير حكومية لحقوق الانسان، وأبرزها المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، وقد تواترت معلومات عن أن المجلس القومي لحقوق الانسان أقر خطة للتعاون مع الائتلاف لمتابعة، ومراقبة العملية الانتخابية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية كما وافق المجلس على تقديم الدعم، والتأييد لطلبات المنظمات الاثنين والعشرين للقيام بنشاطها في عمليات الرصد منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان التقرير الوطني والدولي عن نزاهة الانتخابات إلا ان الجانبين سرعان ما نفيا وجود مثل هذا الاتفاق.

أثبتت منظمات حقوق الانسان في أولى عمليات الفرز 9 نوفمبر 2005 أن هناك عمليات تزوير تمت بتسريب صناديق غامضة إلى لجان الفرز في الساعات الأخيرة. كما أعلنت المنظمة المصرية لحقوق الانسان، عن منع مراقبيها من دخول فرز الأصوات في عدد من الدوائر الانتخابية بينما سمح لآخرين بدخول لجان فرز الأصوات في دوائر أخري، وذلك كله رغم محكمة القضاء الإداري بشأن متابعة منظمات المجتمع المدني للانتخابات التشريعية.

وأخيرا: إن منظمات حقوق الانسان في مصر مرشحة بقوة للإسهام في عملية الإصلاح السياسي علي عدة مستويات [xciv]:

–مراصد رقابية لحماية حقوق المواطن المصري.

–القيام بدور تثقيفي واسع حول حقوق الانسان والمواطنة.

–نشر الثقافة المدنية والدفاع عنها.

–التأثير في السياسات، والتشريعات في اتجاه احترام حقوق الانسان وحقوق المواطن.

د. المجتمع المدني في مصر وقضايا حقوق الانسان: فرص وتحديات: [xcv]

تتعدد تشكيلاَت المجتمع المدني في مصر ويعود بعضها بجذوره إلى سنوات طويلة منذ أوائل القرن التاسع عشر. فبجانب التشكيلاَت المدنية الكلاَسيكية مثل النقابات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات الاَهلية سواء الخيرية والتنموية، توجد تشكيلاَت حديثة، وليدة عدة عقود قليلة مضت مثل المنظمات الدفاعية والحقوقية والنقابات المستقلة، وكذلك الحركات الاَجتماعية والسياسية وغيرها. والحقيقة أن الدور الذي لعبته المنظمات الحقوقية والدفاعية في العقود الاَخيرة في الدفاع عن حقوق الاَنسان سواء المدنية والسياسية أو الاَقتصادية والاَجتماعية والثقافية عامة أو التركيز على حقوق فئات معينة مثل النساء والاَطفال والمعاقين كان له أثر كبير على التطور السياسي والاَجتماعي في مصر

وبقدر التنوع في أنماط وتشكيلاَت المجتمع المدني، يوجد تباين داخل كل نمط. فعلى سبيل المثال تختلف الجمعيات الأَهلية في درجة تطورها ومساحة حركتها ونطاق عملها، فهناك الجمعيات القاعدية الصغيرة والتي تنتشر في الريف انتشاراً واسعاً، وهناك الجمعيات المتوسطة الحجم والتي في الغالب تتركز في المدن، أما النمط الثانى فهو الجمعيات الكبيرة والمركزية والتي تمتد أنشطتها إلى مناطق كثيرة وتتعدد فروعها في أماكن عديدة بين الريف والحضر، وهي قليلة العدد. كما يمتد التنوع ليشمل مناهج واقتراحات العمل، فهناك الجمعيات الخيرية أو الرعائية والتي توجد في مصر منذ زمن بعيد، والتي تمثل النسبة الغالبة من الجمعيات الأَهلية، وهناك الجمعيات التنموية، وهو نمط ارتبط ظهور قطاع معتبر منه بتدفق التمويل الأَجنبي للعمل الأَهلي، وبعض من هذه المنظمات يتبنى منهجاً حقوقياً في عمله التنموي أو ما يطلق عليه المنظور الحقوقي في التنمية.

أما النمط الثالث وهو الأَقل عدداً فهو الجمعيات الدفاعية والحقوقية والتي تهتم بموضوعات الحقوق المدنية والسياسية والأَقتصادية والأَجتماعية، فضلاً عن الجمعيات التي تهتم بحقوق فئات اجتماعية معينة مثل المرأة والأَطفال والمعاقين وغيرهم. وإن كان هذا التصنيف لا يمنع وجود جمعيات أهلية تتبنى أكثر من اقتراب في العمل، فهناك جمعيات أصبحت تجمع بين الأَقتراب الخيري والتنموي، وأخرى تجمع بين الأَقتراب التنموي والحقوقي.[xcvi]

ثالثا: دور المجتمع المدني في قضايا المرأة

رغم نص الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة في مصر، إلا ان من الناحية الفعلية فهي في وضع اقل بالمقارنة مع مركز الرجل، والفجوة بين وضع الرجل والمرأة في المجتمع تعود لعدة عوامل متداخلة، تسفر في النهاية عن حرمان المجتمع من نصف القوة المنتجة، ففيما يتعلق بدور المرأة المصرية سياسيا، كانت على النحو التالي: حصلت المرأة المصرية على حقها في التصويت والترشيح منذ صدور دستور 1956 وأصبح للمرأة دورا سياسيا[xcvii]

ومن القضايا المثارة حتى الآن بالنسبة لدور المرأة في المجتمع المصري تولى المرأة منصب القاضي وهي القضية التي تثير جدلا واسعا بين مؤيدين ومعارضين، إلا ان الدستور نص صراحة على مبدأ المساواة وعدم جواز التمييز بين الجنسين، كما أن قانون السلطة القضائية رقم (46) لسنة 1972، وقانون مجلس الدولة رقم (47) لسنة 1972، لم يتضمنا حظرا على اشتغال المرأة بالقضاء أو التعيين في وظائفه.

وتخطى الدعم حدود الدولة فقد قادت الدولة المصرية مبادرة بالأمم المتحدة لطرح قرار أمام الجمعية العامة مع الجزائر والسعودية والصين وزامبيا وذلك بهدف تعزيز الأَستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير جائحة فيروس كورونا على النساء والفتيات، وطرح رؤية عملية لكيفية تعزيز التعامل الوطني والدولي مع تلك التداعيات.[xcviii]

تعد مشاركة المرأة في الحياة العامة رهن ظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور. ولذا فإنه لا يمكن مناقشة موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع .وفي متابعة مشاركة المرأة في الحياة العامة، نجد أنه بالرغم من انجازاته الكثيرة على مختلف المستويات، فإنه ما يزال هناك قصورا واضحا في كافة صور ومستويات مشاركتها في مؤسسات الحكم المحلي والمؤسسات السياسية المختلفة، من مجالس نيابية أو أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية ومنظمات غير حكومية .لذلك فالحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة ليس ترفا، أو بحثا عن حقوق على النمط الغربي، فالمرأة نصف المجتمع، وهو ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات لتفعيل مشاركها في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمساهمة في تنمية المجتمع [xcix].

وبهدف تنمية دور المرأة ظهرت عدة دراسات واتجاهات في هذا المجال لمحاولة فهم أسباب تدني دور المرأة في المجتمع، من أجل تطويره وتفعيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بكافة حقوق ومزايا المواطن العادي وتحقيق المساواة مع الرجل

، خاصة في مجال المشاركة السياسية، حيث ظهرت عدة اتجاهات من الفكر النسوي منها: الاتجاه النسوي الليبرالي، الاتجاه النسوي الاشتراكي، الاتجاه النسوي الماركسي والاتجاه النسوي الراديكالي ونظرية النوع The Gender Theory وقد ركزت كل نظرية على عوامل متباينة، لكن الخيط المشترك بين هذه النظريات هو أنه لابد من إحداث تغييرات هيكلية لكي يتم خلق عرض من النساء الجاهزات للدخول في سوق العمل والنشاط المدني والمشاركة السياسية ومن تحقيق المساواة . وعليه يمكن تعريف مفهوم تنمية المرأة بأنها مختلف العمليات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي يراد منها دمج أكثر للمرأة في هذه القطاعات وزيادة مشاركتها فيها سواء من خلال توفير القاعدة العلمية أو من خلال دمجها في قوة العمل.

وعلى هذا الأساس تبنت " UNESCO اليونسكو" منذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول المرأة المنعقد بكين سنة1995 سياسة واضحة في برامجها من أجل تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة وذلك من خلال:

1- أن يمثل منظور النوع Gender التيار الرئيسي في جميع البرامج والسياسيات .
2- أن تشجع اليونسكو مشاركة النساء الواسعة والنشطة
3- وضع المنظمة لبرامج ومشروعات وأنشطة تستفيد منها الفتيات والنساء، وتكون موجهة لتعزيز المساواة وبناء الطاقات والقدرات المحلية لهم ،
4- وان تتمتع النساء بالمواطنة الكاملة، حيث اعتبرت إفريقيا ضمن الإستراتيجية متوسطة الأمد للأعوام 1996-2001،

ورغم مختلف السياسات لتنمية وتطوير وتفعيل دور المرأة الإفريقية و العربية إلا انه لا تزال تعاني من أشكال عدم التوافق بين إمكانياتها الحقيقية والحقوق المعترف بها قانونيا واجتماعيا. فالطبيعة السلطوية والاصطفائية للنظم السياسية العربية وشمال إفريقيا، سواء كان النظام ملكيا أو جمهوريا أدت إلى تقييد مفاهيم حقوق المواطنين والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الطبيعة الأبوية لهذه الدول التي تتميز بالطابع الإقصائية والاعتماد على مجموعة ضيقة من الروابط القائمة على علاقات القرابة والاصطفاء، وبالتالي استبعاد مشاركة فئات عريضة من المواطنين في العملية السياسية، ما أثر وفرض قيودا على مشاركة المرأة بنحو أدى إلى تهميشها، والدليل هو انخفاض معدلات مشاركة النساء وتمثيلهن في الهياكل السياسية في المنطقة. فبالمقارنة مع الدول الأخرى والأوربية خاصة فإن ما حققته المرأة العربية و الإفريقية مازال باهتا رغم الانفتاح السياسي والاقتصادي منذ أوائل التسعينيات، فحصة أو نسبة المرأة في القوة العاملة والمشاركة في الحياة العامة تعد من أدنى الحصص والنسب في العالم فنسبتها في النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية عامة بلغت29% سنة 2000، بينما بلغت في بلدان شمال إفريقيا نسبا مرتفعة بالمقارنة مع المشرق ودول الخليج العربي[c]

تمثيل مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية في مصر:[ci]

اول سنة للتصويت		1956
نسبة النساء في الحكومة	1990	2%
	2005	%5.9
	2007	43,9
	2020	%18
نسبة التمثيل في البرلمان2007		%8.6
نسبة التمثيل في برلمان 2016		%14.9
نسبة التمثيل في برلمان 2020		%27

أدى تهميش المرأة في أروقة السلطة عادة إلى مشاركته ا بشكل أنشط في المجتمع المدني و. يعتبر المجتمع المدني عن حق مجالا أكثر تسامحا إزاء نشاط المرأة ومشاركته ا في مواقع صنع القرار. ففي هذا المجال تشارك المرأة في مجموعات متنوعة من التنظيمات تتراوح بين الجمعيات المهنية، حتى جماعات حقوق الإنسان، ومنظمات حقوق المرأة. لكن وجود المرأة في مواقع صنع القرار داخل منظمات المجتمع المدني في معظم الدول ضئيل للغاية، والحقيقة هي أن المرأة غائبة حتى في المنظمات التي تدافع عن الحقوق المدنية، يبقى المشكل الأساسي لمشاركة النساء في المجتمع المدني هو المنظمات النسائية نفسها ل. قد كونت النساء المتعلمات تعليما عاليا في المنطقة عدد من المنظمات ونشطن فيها مثل جمعية النهوض بالمرأة وتنميتها في مصر، وتتولى قيادة كل هذه الحركات والمنظمات والحملات نساء متعلمات يشغل معظمهن أيضا وظائف مهنية متخصصة في مجالات متعددة. وفي منظمات المرأة لا تستطيع المرأة المتعلمة ذات النقد لترسيخ سلطتها وتشارك في صنع القرار و تتعامل مع مختلف شرائح الجمهور و تمارس حقوقه السياسية، وهي بذلك توسع من الرقعة التي يشغلها المجتمع المدني الديمقراطي[cii] . في حين شهدت الفترة من خمسينيات القرن العشرين حتى سبعينياته مشاركة النساء في المنظمات النسائية الرسمية أو الجمعيات الخيرية ولا شيء غير ذلك تقريبا، كما شهدت التسعينيات انتشار أنواع متعددة من المنظمات النسائية و. في نفس الوقت أجبر تنامي الطابع المحافظ لبعض الدول في المنطقة القائدات النسويات والمنظمات النسائية على تبني مواقف أكثر استقلالية .وتوجد عدة أنواع من المنظمات النسائية أهمها المنظمات الخدمية، والمنظمات العمالية، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية التي تعني بالمرأة في التنمية، و مراكز الأبحاث، ومعاهد للدراسات النسائية و، أقسام نسائية من الأحزاب السياسية، ومنظمات حقوق المرأة أو المنظمات النسوية و. تعتبر منظمات حقوق المرأة أو المنظمات النسوية الأكثر مساهمة في تعزيز المواطنة والمجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية وتستهدف هذه المنظمات الوضع التابع أو المتدني الذي تشغله المرأة في قانون الأسرة والمشاركة المنخفضة لها في الحياة السياسية الرسمية والعنف الممارس ضد و من الأمثلة على ذلك تعديل عقد الزواج في مصر . ويبلغ عدد المنظمات التي تتوجه للنساء فقط 370 جمعية بنسبة 1.3% من الإجمالي وتاريخ تأسيس أول منظمة 370نسائية في مصر 1896 [ciii]

النتائج

1- المُجتمعُ المدنيُّ هو الفردُ والهيئاتُ غير الرسميَّة بصفتها عناصرَ فاعلةً في مُعظم المجالات التربويَّة، والاقتصاديَّة، والعائليَّة، والصحيَّة، والثقافيَّة، والخيريَّة وغيرها، ويتكوَّن المُجتمعُ المدنيُّ من الهيئات التي تُسمَّى في علم الاجتماع بالمُؤسَّسات الثانويَّة، مثل: الجمعيَّات الأهليَّة، والنِّقابات العماليَّة والمهنيَّة، وشركات الأعمال، والغرف التِّجاريَّة والصناعيَّة، وما شابهها من المُؤسَّسات التطوُّعيَّة،

2- من خلال بروز المجتمع المدني كقطب موازي للدولة في دول إفريقيا بداية التسعينيات، والدور الجديد الذي بات يضطلع به من خلال اقتحامه لجميع المجالات السياسية كالمساهمة في التحولات والإصلاحات، أما في المجال الاقتصادي فقد حاول التصدي لعمليات الخصخصة وما نتج عنها من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات. أما في المجال الاجتماعي فقد حاول تغطية انسحاب الدولة من القيام بأدواره الاجتماعية والرعائية التي كانت تقوم بها. لكن حكومات الدول الإفريقية رأت فيه كمهدد لسلطتها فعملت على تقييده بمجموعة من القيود والضوابط التشريعية والبيروقراطية وحتى التدخلات الأمنية في بعض الأحيان. لذا فقد جاء دور المجتمع المدني في إفريقيا محدود في عمليات الإصلاح والتنمية في هذه المنطقة

3- المجتمع المدني في إفريقيا لا بدا من فهمه على أساس الواقع والبيئة التي ولد فيها، فهو كيان غير متجانس، يتفاعل مع الثقافة السياسية والموروثات التقليدية من جهة، ويتفاعل مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

السائدة من جهة، وهو غير منفصل عن الدولة، وغير منفصل عن العالم الخارجي فهو يتأثر به ويتفاعل معه فالمجتمع المدني الأفريقي هو جزء من ثقافة وقيم بيئية ومجتمعية، وبيئة سياسية سلطوية في أغلبها – وديمقراطية مقيدة في القليل منها.

4- يغلب على المجتمع المدني الأفريقي الطابع الطائفي الديني غالباً، ومجتمع مدني منفتح على العالم الخارجي، يواجه معضلة التمويل – داخلياً أو خارجياً– ليستطيع القيام بدوره الاجتماعي والتنموي. وقد أفضت الصراعات البينية، خلال السنوات الأخيرة، بين الدول في أفريقيا، إلى ظهور منظمات مجتمع مدني ذات أغراض متعددة، منها مئات المنظمات الخيرية المختصة بتقديم الخدمات الصحية، ومنظمة العمل الاجتماعي الإسعافي في ساحات الصراع المسلح.. مما يسمح بالحديث عن منظمات كبرى يصل عددها أكثر من 500 منظمة على المستوى الإقليمي

5- نجحت مؤسسات المجتمع المدني العربي في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، بل وتفوقت هذه المؤسسات على المؤسسات الرسمية في تفعيل الدور الصحي في مناطق كثيرة من الدول العربية، ولم تستطيع الحكومات أن تقدم الخدمة بمستوى عمل المنظمات والمشاركة الشعبية التي تحظى بها، وهو الوضع الذي اضطر الكثير من تلك الدول إلى بذل أقصى أنواع التعاون مع المنظمات

6- الواقع يشير الي ان المجتمع المدني في السودان هو مرآة لما يدور من صراع سياسي بين الاحزاب الموجودة في الساحة. وإذا كانت الاحزاب متصارعة اصلاً أو ان العلاقة بينها صراعية بحكم تنافسها على الشعب فقد انعكس ذلك على منظمات المجتمع المدني التي اتسمت العلاقة فيما بينها بطابع الصراع أكثر من طابع التعاون متأثرة بما يجري من صراع بين الاحزاب السياسية وقد ادي ذلك بشكل مباشر الي اضعاف المجتمع المدني السوداني.

7- توجد في مصر ما يقترب من 50 ألف جمعية أهلية تم توثيقها وتوفيق أوضاعها داخل وزارة التضامن خلال عام 2022، وجذور العمل التطوُّعيّ في مصرَ تمتدُّ إلى عمق التَّاريخ؛ إذ إنَّ الطَّبيعة الزراعيَّة للمُجتمع المصريّ جعلت من نظام التآزُر ومُساعدة الناس بعضِهم بعضًا جزءًا لا يتجزَّأُ من حياتهم العاديَّة خاصَّةً في أوقات الأزمات الاقتصاديَّة والكوارث.

8- الجمعيَّات الأهليَّة تقوم بدورٍ أساسٍ في ميدان الخدمات الأهليَّة، وأيضًا خلال السَّنوات الأخيرة كانت لها دورٌ فعالٌ في المُجتمع، حتى أصبحت الدَّولةُ تعتمد عليها في تقديم العديد من الخدمات، وهذا ظهر بمُبادرة الرِّئاسة باعتبار عام 2022م هو عامُ المُجتمع المدنيّ، ولقد أصبح من الواجب أنْ تخضعَ الجمعيَّاتُ الأهليَّة لتخطيطٍ سليمٍ وفي إطار خطَّةٍ شاملةٍ.

9- تصاعد دور المجتمع المدنيِ فيِ نشر الديمقراطيةِ ومبادئها كما يتوقع ان يزيد هذا الدور مع تكثيف حملاَت التوعيةِ بدور المجتمع المدنيِ فيِ الشارع المصريِ. كما يواجه المجتمع المدنيِ بعض التحدياتِ التيِ قد تعوق تقدم مسيرته كمشارك فاعل فيِ التحول الديمقراطيِ ولكن التأكيد على انه كلما تعددت التياراتِ السياسيةِ كلما كان ذلك مفيد للحياة السياسيةِ.

التوصيات:

1- ضرورة قيام المجتمع المدني بدور فعال لتنمية وعي المواطن، وإيجاد حلول مناسبة تدعم فكرة تمكين المواطن و نشر القيم المدنية والديمقراطية كالمواطنة وحقوق الانسان والتسامح وقبول الآخر.

2- أن المجتمع المدني لا ينبغي أن يلعب أية أدوار سياسية، خاصة وأن غالبية دول الوطن العربي وافريقيا لا تمتلك مجتمع مدني بالمفهوم الغربي، وانما تمتلك مجتمع أهلي تغلب عليه القيم التقليدية أكثر من كونها قيم مدنية.

3- أن بناء المجتمع المدني وتدعيمه يتم بطريقة تدريجية، ويغلب عليه الطابع السلمي، بمعنى ان تنشيط أدواره قد يتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، فالعديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة والترشيد، مع ضرورة الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني فى تعزيز الإصلاحات السياسية التوافقية باعتبارها وسيط بين المواطن والسلطة، فتساهم بفعالية في دفع الأفراد والمجموعات إلى المشاركة الواعية، ودفع النظام السياسي إلى فتح السبل الكفيلة بالتمكين للمبادئ التي من شأنها ترسيخ مقومات التحول الديموقراطي

4- إن تنوع منظمات المجتمع المدني، من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غني يؤدي إلى التكامل، وهو لذلك يحتاج إلى تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين مختلف مكوناته، فلا يمكن تحقيق التحول الديموقراطي إلا بتطوير التعاون بين منظمات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة بينها، وتنسيقها لحملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام بحيث تجد مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية والتطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان

5- دور منظمات المجتمع المدني في التغيير لازلت تحتاج إلى توسيع، وأمامها شوط كبير، فهذه المنظمات ليست مجرد نقابات وجمعيات وأحزاب، وإنما منظمات تسعى لتحقيق التفاعل مع الجماهير لتكون بحق حاملة لآمال الفئات الأوسع من المجتمع لابد على منظمات المجتمع المدني ذاتها أن تبادر إلى نشر التوعية بضرورة العمل وفق المستوى الموجود للدولة، وعدم تقليد دول قطعت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية

6- بناء مؤسسات مجتمع مدني على أسس ديموقراطية واعية حيث أن عملية التحول ديموقراطي هي عملية الانتقال من وضع استبدادي تسلطي قمعا إلى وضع ديموقراطي ولذألك ينبغي تعديل التشريعات المنظمة لعمل المجتمع المدني، حتى يتوفر لهذه الأخيرة الاستقلالية الحقيقية في ممارسة النشاط الذي وجدت من أجله وأيضا يجب توفير المناخ المناسب لقيام منظمات المجتمع المدني بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاسها في سلوك المواطنين كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالآخر والإدارة السليمة للاختلاف والتنوع

7- يجب تطوير علاقة منظمات المجتمع المدني مع الدولة مع ضرورة إخراج منظمات المجتمع المدني من تحت وصاية الدولة وتعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني بالنص على ضرورة إيجاد نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرارات وشروط تنفيذها ونتائج الامتناع عن تطبيقها كما يجب ضرورة نشر ثقافة التوعية بين المواطنين بأهمية المجتمع المدني وذلك لا يمكن أن يتحقق له إلا من خلال اللجوء إلى سياسة التسوية للرفع من درجة وعي المواطنين بالقضايا التي تهمهم.

8- يجب العمل على الحد من التأثير السلبي للعولمة على المجتمع المدني حيث إن الحلول دون التأثير السلبي للعولمة في أي ميدان من ميادين الحياة في وقتنا الراهن أضحى من الأمور العسيرة جدا، غير أن الحد من هذا التأثير السلبي لا زال من الأمور الممكنة لإن قيام مجتمع فعال وناجح في تحقيق أهدافه، وخاصة في تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان لابد أن يتم في إطار ما تفرزه العولمة، إلا أنه لا ينبغي أن ينصاع كلية وراءها .

9- وضع نهايةٍ لصدامات التشريع هو خطوة أولى للتوافق بين الأَطراف الفاعلة، ويتم من خلاَل الأَحترام المتبادل من جهة، والمعرفة بالأَتجاهات العالميةِ لتشريعات المجتمع المدني من جهة أخرى، فالضغط المستمر من قبل المجتمع المدني لوجود تشريعات عادله غيرِ التي صدرت ولم توافق عليها هذه المنظمات نظرا لكثرة ما تحويه من معوقات تزيد

من تضييِق الخناق على العمل المدنيِ ومحاولاَت السيطرة عليِه وتأميِمه هيِ خطوه مهمة لحل أزمة الصراعات مع الدولة .

10- الاَهتمام بالتشريِعات الخاص بالتمويِل الخارجيِ، من مراقبة الدولة لتدفق التمويِل وتوجيِهه إلى المصلحة العامة، بالإضافة إلى دور المنظمات المدنيِة فيِ تحسيِن صورتها الذهنيِة وتصحيِح ما لحق بها جراء اشكالية التمويِل الاَجنبيِ، ويِمكن أن يِتم ذلك بتنظيِم اللقاءات العامة التيِ توضح أهداف المنظمات وحقيِقة تمويِلها، مع اهتمام الدولة بتوظيِف التمويِل الداخليِ تعويِضا عن التمويِل الاَجنبيِ بطرق سليِمة ووضع أولويات فيِ هذه القضيِة.

قائمة المراجع والمصادر

[i]- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، "دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في السودان"، **مجلة السودان**، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أغسطس 2015،ص 24 وما بعدها

ii- لطفي قواسمي، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص-منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا** (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، (2013/2012) ، ص 10.

iii - وسام نعمت ابراهيم السعدي، **المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر**، (مصر-الامارات: دار الكتب القانونية و دار شتات للنشر والبرمجيات، 2011 ص11.

iv - Antoine Gazono, Les Relations internationals, (Paris: Gualion editeur,2001) P 96.

v- الشريف الشريفي، "**المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية حقوق الانسان**"، رسالة ماجستير، جامعة ابى بكر بلقايد، كلية الحقوق، تلمسان، 2008/2007 ، ص 06

vi - خديجة بوخرص، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الامن الانساني**، المجلة الافريقية للعلوم السياسية الاصدار السادس يونية 2017– ص 173متاح على www.maspolitique.com/ojs/index.php/ajps/article/view/81 ،

vii- Steve charmavitez، "Nongovernmental Organization and International law"، **the American journal of International law**، vol 100، (2006).p 351

viii- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة و العلم، الدبلوماسية و الاستراتيجية**، (عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2004) ، ص 43

ix- مصطفى محمود عبد العال عبد السلام" دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر)"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد 04 (د.س.ن) ، ص 185.

x- قويدر شعشوع، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، (رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، (2014/2013) ، ص 15.

xi-جونى حسن, "منظمات المجتمع المدنى وانعكاساتها على الواقع الاقتصادى والاجتماعى في لبنان"، مجلة الجيش اللبناني ، صادرة عن كلية فؤاد شهاب للقيادة والاركان، ألعدد 89 ، 2011 ، ص 1

xii- فرانسواز بوشية، القاموس العملى للقانون الانسانى ، ترجمة محمد مسعود، بيروت, ، دار العلم للملايين 2006 اعيد طباعته في 2013

[xiii] DELECOURT Nicolas et HAPPE DURIEUX Laurence: Comment gerer une association. Editions du Pauits fleuri, 7e edition, gestion administrative, juridique, fiscal et compatable, Paris, 2000. P.13.

[xiv] P 8.، Yves Beigbeder, **Les roles internationals des organizations nongovernmental**, Paris: lgdj, 1992

[xv] Baker, Gidoen, **Civil society and democratization: An inter regional comparison**, PHD thesis, (The university of leeds: Department of politics, September 1998).

xvi - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)،**رسالة دكتوراه**،الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2010.

xvii -عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر(1999-2009) لنيل شهادة الليسانس، جامعة قاصدي ومرباح ورقلة،2013.

xviii -هايل ودعان الدعجة، "مفهوم **التحول الديمقراطي**" ، **موقع الرأي**، تاريخ النشر 21-11-2004، ، تاريخ الدخول 2022/11/27 ، متاح على الرابط التالي،http://alrai.com/article/27564.htm

xix - أسماء أبو اليزيد حجازي واخرون:" دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديموقراطي في مصر (2011-2016)**"**، 4 يونيه 2017 ، **المركز الديموقراطي العربي للدراسات.** https://democraticac.de/?p=46938 اطلع علية بتاريخ 2 ابريل 2022

xx- موريس توريللى، **"**هل تتحول المساعدة الإنسانية الى تدخل انسانى" ، د. مفيد شهاب واخرون (**دراسات في القانون الدولى الانسانى**) ، القاهرة، دار المستقبل العربى، 2000

xxi - قاعدة بيانات القانون الانسانى الدولى العرفى: http://ihi-databasees.icrc.org- تم الاطلاع عليه بتاريخ 22\7\2022

xxii - اتفاقية جنيف الرابعة, المادة 23

xxiii -البروتوكول الاضافى الأول, اتفاقية جنيف الرابعة, المادة 70

xxiv www.dhs.gov,"Natural-Disasters". Edited 17-2-2021, retrieved 30-3-2021.

xxv www.restoryoureconomy.org, "types of disasters" Edited 30-3-2021

xxvi www.britannica.com , "Epidemic", Edited 3-8-2021

xxvii www.oxfamamerica.org. " What is famine, and how can we stop it?" by Chris Hufstader, 11-5-2021,

xxviii - خالد محمد خليفة السود، "التدخل الدولى في دولة اسودان و ليبيا"، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النيلين، 2016

xxix- د. هالة احمد الرشيدى، "دراسات في حقوق الانسان" ، دراسات وتقارير \ https://hrightsstudies.sis.gov.eg

xxx "International Human Rights Principles" www.amnesy.ca, retrieved 4-7-2022

xxxi "DIFINITIONS AND CLASSIFICATIONS", www. Humanrights.is, retrieved 4-7-2022.

xxxii Art. 16 du Code civil: "La loi assure la primaute de la Personne"

xxxiii D. GUTMANN, "Les droits de l'homme sont-ils l'avenir du droit?", L'avenir du droit, Melanges en homage a F. TERRE, Dalloz, PUF, Juris-Classeur, Paris, 1999, p. 329, notamment p. 334.

xxxiv Ph. MALAURIE," RESPECT DE LA VIE EN DROIT CIVIL", Melanges L. Boyer, PU Toulous, 1996, p. 429

xxxv - توفيق حصر، "قضايا ومشكلات دولية معاصرة"، أبو ظبى، مؤسسة العين، 1988

xxxvi- نوران سيد عبد الفتاح عبد الجيد، **"التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي" "دراسة حالة التدخل في العراق"** ، المركز الديمقراطى العربى .26مارس 2022، **https//democraticac.de/**

xxxvii National identity and the 'other': Ethnic and Racial Studies: Vol 21 No 4 ، نسخة محفوظة 9 يناير 2020 على موقع واي باك مشين .

xxxviii Pluto Press (2005)، London، Globalism and Terrorism، Paul. "Global Matrix: Nationalism، James

xxxix Greenstein, F & Polsby, Non-governmental Politics, Hand book of Political Science, Vol (4), California Addisonwesly Publication Company, Inc, N. (e.d). 1975, p 221

xl - السيد ياسين، الثورة و التغيير الاجتماعى، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1977، ص 48

41- بوخرص خديجة جامعة قالمة "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنسان" المجلة الافريقية للعلوم السياسية الاصدار السادس يونية **2017** [xli]

xlii - صالح ياسر (المجتمع المدني والديمقراطية) الاكاديمية العربية في الدانمارك – 10 ديسمبر 2006

xliii - موقع هيئة الامم المتحدة (www.who.com) الذى تم الاطلاع علية من موقع www.mdcenter موقع مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات

xliv -محمد احمد بحوارى" دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية " دهوك, مطبعة زانا "آذار – ٢٠٠٧"

xlv -**الدكتور محمد عبدالحميد احمد بعنوان "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة"** . القاهرة: المكتب العربي للمعارف, الطبعة الأولى, 2020

xlvi – **الدكتور ناصر كرم بعنوان "المنظمات الإنسانية الأجنبية في إفريقيا. الوجه الآخر للدوافع النبيلة"** على موقع قراءات افريقية, 2020

xlvii - **الدكتورة منى حسين عبيد** مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة بغداد في دورية حوليات اداب عين شمس بعنوان **"العلاقات التركية الافريقية مصر والسودان نموذجا"** كلية الآداب جامعة, عين شمس, المجلد 46 العدد 30 سبتمبر 2018

xlviii – **مصطفى شفيق علام "التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحدّدات والسياقات والتحدّيات"** قراءات افريقية العدد 29 سبتمبر 2018

xlix -**محمد الكناني** بعنوان **"العثمانية التركية الجديدة في إفريقيا"** المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية –العثمانية التركية الجديدة في إفريقيا, 2 مارس 2020

l – **محمد يعقوب عبد الرحمن بعنوان " التدخل الإنساني في العلاقات الدولية "** – مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية يناير 2017

li -**عمر حسين حنفي** بعنوان " **التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان"**, القاهرة، دار النهضة العربية، ط1, 2005/2004

lii -**تقرير للمنتدى العربي للدفاع و التسليح** بعنوان "**مملكة الانسانية مواقفها وجهودها في دعم القضايا العربية و الاسلامية** " https://defense-arab.com

liii - **محمد خضر عريف** بعنوان **"هيئة الإغاثة. خير يمتد إلى جميع القارات" مؤسسة المدينة للصحافة والنشر تاريخ النشر: 08 مارس 2017**

liv -**عبد السلام جحيش ومحمد سليمان أبكر: دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003-2014. برلين:** المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الاقتصادية (2018)

lv - **أ.د. اية عبد الرحمن " أثر التدخل الدولي الإنساني على السيادة الوطنية للدولة ٢٠٠٢ – ٢٠١٢: دراسة حالة السودان"** المركز الديمقراطي العربي .28 يوليو 2020

lvi – **الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسف** بعنوان " **الاتصالات من أجل التنمية"** www.unicef.org

lvii – **موقع دولة الإمارات** تقرير بعنوان "ريادة – **سياسة منح مساعدات خارجية** " https://u.ae/ar-ae

lviii - **محمد مصطفى سليط، "منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية"** ، رسالة ماجستير مجازة من جامعة المنوفية، تاريخ الاجازة 1\1\2010

lix - **محمد مختار قنديل، (دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر)** الحوار المتمدن العدد 3925 تاريخ النشر 2012\11\28

lx - **سحر إبراهيم الدسوقي (مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية مصر التقرير الوطني 2019**

lxi - **شحاتة عوض ,(نحو مزيد من السلطوية والمجتمع المدني في مصر)_المركز الديموقراطي العربي 4 يونيو 2017**

lxii – **مروة محمد عبد المنعم، "دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 1995-2007** "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والادارة العامة، جامعة اسيوط 2007

lxiii -**محمد رستم، "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية المصرية"** رسالة مقدمة لنيل درجة. الدكتوراه في الحقوق،)

جامعة القاهرة: 27 ديسمبر 2007

lxiv - احمد الرشيدي: **"حقوق الانسان، دراسة مقارنه في النظرية والتطبيق"**، القاهرة ،مكتبة الشروق الدولية،2003.

lxv- أ.د ليلى عبد الوهاب، **"منظمات المجتمع المدني"**، جمهورية مصر العربية: كلية الآداب -جامعة بنها، 2006، صفحة 7-12.

lxvi - Cohen, Jean and Arato, Andrew**, Civil society and political theory, (**First edition, USA: MIT press, 1994**)**

lxvii - د. السيد أحمد محمد مرجان، **دور القضاء والمُجتمع المدنيّ في الإشراف على العمليَّة الانتخابيَّة**، القاهرة : دار النهضة العربية، 2007، ص101، وما بعدها.

lxviii - أ. أحمد حسين حسن، **الجماعات السِّياسيَّة الإسلاميَّة والمُجتمع المدني**، القاهرة ،الدار الثقافيَّة للنشر، 2000،. ص 87 وما بعدها.

lxix د. علي إبراهيم إبراهيم شعبان، **دور مُنظَّمات المُجتمع المدنيّ في الرقابة** على الانتخابات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ، ص 14.

.2016

lxx -مصطفى عطية جمعة، **"تعريف المجتمع المدني"**، www.alukah.net، (2016/10/1) اطّلع عليه بتاريخ 2021/8/4.

lxxi- د. سعد الدين إبراهيم، **المُجتمع المدنيُّ والتحوُّل الديمقراطيُّ في الوطن العربي**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدِّراسات، 1996، ص 254.

lxxii - اسماعيل سليمان: **المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان**، الخرطوم، الشركة العالمية للطباعة والتوزيع، 2007.

lxxiii - بوراس عبد القادر: **التدخل الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2009.

lxxiv – نجوى سمك و السيد صدقي عابدين، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية** ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية، ،2002، ص34

lxxv -علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة**، " المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، "دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الليبي" القاهرة, إيتراك للنشر والتوزيع، 2003. ، ص286

lxxvi - الهادي النويصرى أحمد، **دور المؤسسات المجتمع المدني في مجابهة مطلوبات العولمة الاجتماعية والثقافية**، رسالة دكتوراة ، السودان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2004، ص 246.

lxxvii- عبد القادر يعقوب أحمد، **المشاركة السياسية للأحزاب السودانية، دراسة في عوامل التنمية السياسية في السودان في الفترة من 1985-2012م**، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان ، 2015، ص 246

lxxviii - الهادي النويصرى أحمد، **دور المؤسسات المجتمع المدني في مجابهة مطلوبات العولمة الاجتماعية والثقافية**، مرجع سابق، ص 247.

lxxix -ايمان الشعراوي – **تحديات المجتمع المدني الأفريقي** – منتديات التنسيقية - منتديات التنسيقية https://cpyp.net

تحديث أغسطس 22، 2022

lxxx -ايمان الشعراوي **– تحديات المجتمع المدني الأفريقي** – مرجع سابق

lxxxi- عبد المنعم سيد أحمد، **المشاركة السياسية للأحزاب السودانية، دراسة في عوامل التنمية السياسية في السودان (في الفترة 1985-2012م)** رسالة ماجستير، السودان ،معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2015، ص 188

lxxxii - Mohammed Ahmed Abdelgafar, when political parties fail: Sudan's democratic conundrum, in Mohammed Ahmed (editor), African Political Parties: Evolution, Institutionalization and Governance, London, Pluto Press, 2003, P 254

lxxxiii -محمد إبراهيم الحسن،" المجتمع المدني والتجارب الديمقراطية في السودان**"، مجلة دراسات المجتمع**، السودان، يونيو ، 2011. ، ص 77.

lxxxiv - محمد إبراهيم الحسن، **المجتمع المدني والتجارب الديمقراطية في السودان**، مرجع سابق ، ص 78.

lxxxv- أحمد محمد أحمد الشيخ الفادني ،" دور منظمات المجتمع المدني الأحزاب السياسية، الحركة النقابية اما في المشاركة والتوعية السياسية"، السودان ،**مجلة دراسات مجتمعية**، ، يونيو ، 2011،

lxxxvi - سحر إبراهيم الدسوقي :(**مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير**) ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية مصر التقرير الوطني 2019 متاح على الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة الموقع:https://www.sis.gov.eg/ ، 2017

lxxxvii – ولاء علي البحيري،" المجتمع المدني والإصلاح السياسي في مصر،" **مجلة علوم إنسانية** .37، (ربيع 2008)ص ص، 1 -60.

lxxxviii - سحر الدسوقي، **مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير**، مرجع سابق.

lxxxix - السيد ياسين وآخرون، "المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية"، القاهرة، **مركز دراسات الوحدة العربية** ط2 سنة 2010

xc - محمد سيد السعيد، "انتفاضة القضاة المصريين،" في سامح فوزي (محرر،) حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوربا والعالم العربي ، القاهرة: **مركز دراسات حقوق الإنسان**، 2007، ص ص، 132-13

xci - ايمان محمد حسن، **تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان في مصر**، رسالة دكتوراة. القاهرة. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2005 ص 271

xcii - على نوح، **دور المجتمع المدني في قضية الإصلاح السياسي في مصر**، رسالة ماجستير، 1974-2009) ، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؟، جامعة الدول العربية، ص 200

xciii - تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان لعام 2005 م

xciv - د. امانى قنديل، **المجتمع المدني في الإصلاح السياسي**، مجلة افاق سياسية، العدد 13، المركز العربى للبحوث 27\12\2017, متاح على الرابط التالي http://www.acrseg.org/30498 ، ، ص 112

xcv - عبد السلام جحيش ومحمد سليمان أبكر: **دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003-2014**. مرجع سابق، (2018)

xcvi - عدى محمد رضا يونس: **التدخل الهدام القانون الدولي**، مرجع سابق، 2010.

xcvii - محمد العاتي ،مدير منتدى البدائل العربي، **"**تحليل لدستور مصر الجديد، المرأة والمواطنة **"**بمساعدة نوف سناري (باحثة ومنسقة مشروعات في مجال دراسات حقوق المرأة، ديسمبر 2012

xcviii -أمينة الدسوقي: **تمكين المرأة. الطريق لبناء المجتمع** الثلاثاء 08/مارس/2022 - 12:28 م https://www.elbalad.news/5192606

xcix - ليندا الحسيني دلول، "دور الحركة النسائية في التنمية والتغيير الاجتماعي،" في مؤلف جماعي، **المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي** (، بيروت: مؤسسة فريدريش اغبرت، 2004. ص ص. 134 -135.

c- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لشمال إفريقيا: المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال إفريقيا"، ج. 03، أفريقيا 2005، ص. 05.

ci - فالنتين مقدم،" الحكومة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة للقاء التشاوري حول: حقوق المرأة والمواطنة"، القاهرة، **مركز البحوث الدولية للتنمية**، 09 -10 ديسمبر 2007،ص. 21. ،ص. 25-27.

cii - فالنتين مقدم، **الحكومة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مرجع سابق. ،ص. 25-27.

ciii - اماني. قنديل، - **مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي 1990 - 2010**،)بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2010 **ص 80**